

Distr.: General
9 January 2013
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

توفالو*

[٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢]

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً.

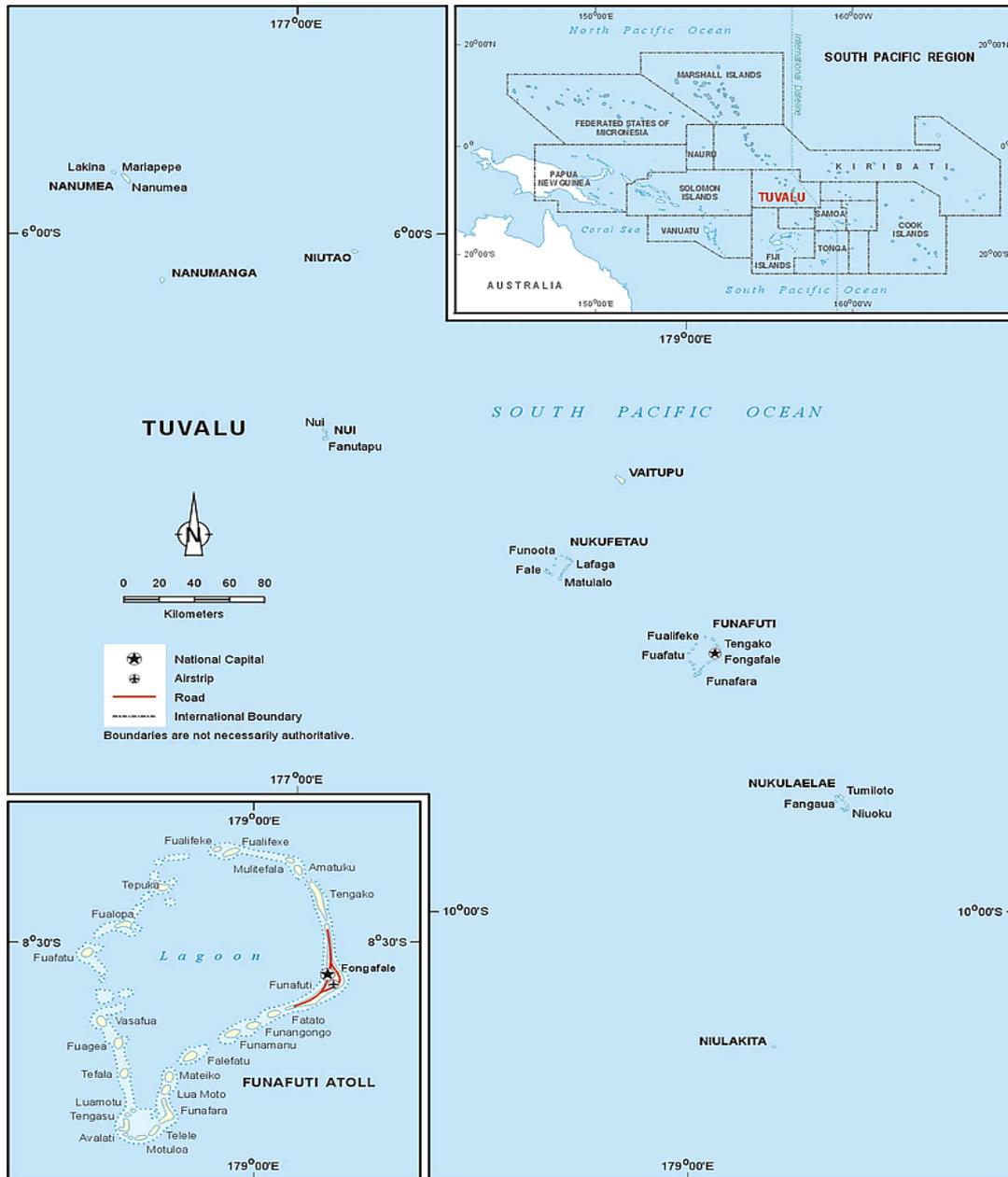
المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣		خريطة توفالو.....
٤	٨١-١	معلومات عامة عن الدولة المقدمة للتقرير
٤	٣٣-١	ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة
١٣	٨١-٣٤	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة.....
٣١	١٥٥-٨٢	ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.....
٣١	٩٤-٨٢	ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان
٣٤	١٢٩-٩٥	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني.....
٤٤	١٤٧-١٣٠	جيم - إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني.....
٤٩	١٥٥-١٤٨	دال - عملية إعداد التقارير على المستوى الوطني.....

الجدول

٨	١ - نتيجة تعداد سكان المناطق الريفية المصغر (أيار/مايو ٢٠١١ - آذار/مارس ٢٠١٢).....
١٠	٢ - خفض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.....
٢١	٣ - عدد الممثلين من كل دائرة انتخابية.....
		٤ - نسبة الإناث إلى الذكور في ميادين دراسية مختارة لأغراض المنح الدراسية الجديدة ما قبل الخدمة، (متوسط) ٢٠٠٣-٢٠٠٥ و ٢٠٠٧-٢٠٠٩.....
٢٢	٥ - تمثيل النساء في البرلمان ١٩٧٨-٢٠١٠.....
٢٤	٦ - المناصب العليا التي يشغلها الرجال والنساء (٢٠٠٩-٢٠١٢).....
٢٥	٧ - عضوية مجالس المؤسسات العامة.....
٢٦	٨ - تمثيل المرأة في المجالس واللجان الحكومية ٢٠٠٩-٢٠١٢.....
٢٧	٩ - مجالس ولجان المنظمات غير الحكومية ٢٠٠٩-٢٠١٢.....

خريطة توفالو



المصدر: الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

أولاً - معلومات عامة عن الدولة المقدمة للتقرير

ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

١ - الخلفية التاريخية

١ - كان أول من استقر في توفالو، المعروفة سابقاً باسم جزر إليس، أناس من الإثنية البولينية منذ نحو ألفي سنة. ويعتقد عموماً أن الأجداد كانوا قد جاؤوا من ساموا عن طريق توكيلاو بينما جاء البعض الآخر من تونغا وأوفيا (وإليس وفوتونا)^(١). وفي حين أن الدراسات اللغوية تشير إلى أن اللغة عمرها نحو ٢٠٠٠ سنة، فإن القصص وسلاسل النسب التقليدية تعود في معظمها إلى ٣٠٠ عام، مما يشير إلى أن الثقافة التقليدية للجزر اليوم لم تورث عن الأجداد الأولين بل عن أجداد وصلوا في وقت لاحق.

٢ - وتقع الجزيرة في المحيط الهادئ في منتصف الطريق بين هاواي وأستراليا. والجزر المجاورة لها هي كيريباتي في الشمال وساموا في الجنوب الشرقي وفيجي في الجنوب مباشرة. وقد حملت الجزيرة اسم إليس، وهو اسم سياسي إنكليزي من القرن التاسع عشر، إدوارد إليس، النائب عن كوفتري ومالك السفينة ريبكا التي اكتشف بها الكابتين أرينت دي برايسر جزيرة فونافوتي المرجانية عام ١٨١٩. وسمى الكابتين الجزيرة فونافوتي باسم إليس تكريماً لمالك السفينة، وأطلق عالم الهيدروغرافيا الإنكليزي أ. ج. فندلي في وقت لاحق هذا الاسم على مجموعة الجزر برمتها (الكتاب السنوي للمحيط الهادئ، الطبعة ١٦).

٣ - ودخلت الجزر في دائرة النفوذ البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر. وكانت بريطانيا تدير جزر إليس كجزء من منطقة خاضعة للحماية من عام ١٨٩٢ وحتى عام ١٩١٦ ثم كجزء من مستعمرة جزر جيلبرت وإليس من عام ١٩١٦ وحتى عام ١٩٧٤^(٢). وفي عام ١٩٧٤ صوت سكان جزر إليس مؤيدين الحصول على وضع منطقة منفصلة تابعة لبريطانيا تحمل اسم توفالو. وحصل البلد في نهاية المطاف على الاستقلال في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ ومنح مركز "عضوية خاصة" بدون حق التصويت في الكومنولث. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ووفق على طلب توفالو الحصول على عضوية الكومنولث الكاملة، كما أصبحت توفالو عضواً في الأمم المتحدة في نفس السنة. ومن المعروف أن توفالو هي أصغر عضو من حيث عدد السكان في الأمم المتحدة^(٣). واعتمد اسم توفالو اسماً للبلد في فترة الاستقلال وهو يعني حرفياً "ثماني جزر تقف معاً"^(٤).

(١) تاريخ توفالو المقتضب: <http://www.tuvaluislands.com/history.htm>.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) مذكرة معلومات أساسية، اجتماع مجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(٤) Chambers & Chambers, 2001.

٢- الأرض

٤- تعتبر توفالو واحدة من أصغر الدول الجزرية النائية في المحيط الهادئ وهي واحدة من أصغر دول العالم. وتتكون من أربع جزر مرجانية وخمس جزر صغيرة متناثرة على مساحة تزيد على ١,٢ مليون كيلومتر مربع من المحيط الهادئ وتمتد من الجنوب إلى الشمال على مسافة تقارب ٥٦٠ كيلومتراً، بين خطي عرض ٥ درجات و ١١ درجة جنوباً وخطي طول ١٧٦ درجة و ١٨٠ درجة شرقاً. ويبلغ إجمالي مساحة اليابسة حوالي ٢٥,٦ كيلومتراً مربعاً، موزعة بالتساوي نسبياً بين جميع الجزر المرجانية التسع. ومعظم الجزر تتراوح مساحتها بين ٢,٤ و ٤,٩ من الكيلومترات المربعة، باستثناء الجزر الأصغر، نيوتاو ونيوكولايلاي ونيولاكيتا. وترتفع أعلى نقطة حوالي خمسة أمتار فوق سطح البحر. والتكوين الجغرافي لهذه الدولة الجزرية يجعلها شديدة التعرض لمشاكل بيئية مثل تآكل السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر.

٥- ونظراً لقلة توفر الأراضي، فإن التربة عموماً منخفضة الجودة والخصوبة. وبالتالي فإن القدرة على دعم الزراعة منخفضة، كما أن الإنتاج الزراعي محدود. أما محاصيل الأشجار الرئيسية فهي جوز الهند والبندانوس وفاكهة الخبز (بريدفروت) والموز. وتُشيد حفر البولوكا^(٥) والتالو لإتاحة ممارسة الزراعة التقليدية للمحاصيل الجذرية. غير أن أنشطة الكفاف الزراعية التقليدية آخذة في التراجع بالموازاة مع تنامي الاقتصاد النقدي في البلد^(٦).

٦- ويتميز المناخ بدرجة حرارة يغلب عليها الاستقرار تتراوح بين ٢٦ و ٣٢ درجة مئوية، وبنسبة رطوبة عالية، وبتساقطات مطرية تبلغ في المتوسط ٢٥٦,٥ ملم في الشهر. ويمكن حدوث فترات جفاف تصل إلى ثلاثة أشهر وخاصة في جزر الشمال. ويقع بعض الجزر ضمن حزام الأعاصير، الأمر الذي يجعلها عرضة لهذا النوع من الكوارث الطبيعية.

٧- ولدى توفالو منطقة اقتصادية خالصة شاسعة تبلغ مساحتها ٩٠٠.٠٠٠ كيلومتر مربع تقريباً. والأرصدة السمكية في هذه المنطقة الاقتصادية الخالصة، وفي البحيرات والمياه الساحلية في توفالو هي أكثر مواردها قيمة. وتضم هذه المنطقة أرصدة سمكية تتيح إمكانات لأساطيل الصيد الأجنبية والمحلية. وتعتبر مسألة المحافظة على الأرصدة السمكية في البحيرات لأغراض الاستهلاك المحلي مسألة مهمة. ويشكل صيد الأسماك صناعة كفاف منزلية هامة ونشاطاً تجارياً في الجزر الخارجية وكذلك في فونافوتي.

٣- الشعب واللغة العادات والتقاليد

٨- الإثنية البولينية هي إثنية سكان البلد، وترتبط اللغة المحلية ارتباطاً وثيقاً باللغة المستخدمة في ساموا وتونغا، ما عدا سكان جزيرة نوي الذين يتحدثون لغة كيرياتي. ووفقاً للدراسات

(٥) البولوكا محصول من الجذور التقليدية.

(٦) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بتوفالو، ٢٠٠٤.

اللغوية^(٧)، هناك ثلاث مناطق لغوية متميزة في توفالو. المنطقة الأولى تشمل جزر نانوميا ونيوتاو وناومانغا. والمنطقة الثانية هي نوي. وتضم المجموعة الثالثة جزر فايئوبو ونوكوفيتاو وفونافوتي ونيوكولايلاي. واللغة التوفالوية هي اللغة الرئيسية بينما تعتبر اللغة الإنكليزية هي اللغة الرسمية للخدمة العامة في توفالو. واللغتان مستخدمتان وتدرسان في المدارس في جميع أنحاء البلد.

٩- ويشمن سكان توفالو عالياً تراثهم الثقافي وهويتهم الخاصة. وهم يعيشون في مجتمعات محلية في كل جزيرة، حيث تدور البنى الاجتماعية حول قيادة "أليكي" (Aliki) أو "بولي فينوا" (Pule Fenua). ويرث أليكي اللقب من نسب أبيه في حين يُنتخب بولي فينوا من قبل الشعب. ويتعين أن يكون شخصاً يتصف بالزاهة وبالمكانة الخلقية الرفيعة داخل المجتمع، كما ينبغي أن يكون قادراً على قيادة المجتمع في سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وفيما يتعلق بصنع القرار، يساعد أليكي أو بولي فينوا زعماء العشائر في المجتمع. ويشمل التسلسل الهرمي كبار السن من الرجال والنساء، وعمرهم في معظم الحالات يتجاوز الخمسين وهم يشكلون جمعية الحكماء المعروفة باسم "فاليكاوبولي" (Falekaupule). وجمعية الحكماء "فاليكاوبولي" هي الحيز الذي تُتخذ فيه القرارات الهامة الخاصة بالتنمية، وهي منظمة بحيث يكون لكل رأس عشيرة مقعد محدد له. ويمكن اجتماع الجمعية الرجال من التداول بشأن القضايا التي تم رفاه الجميع في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال وخاصة الفتيات، ممن يعتبر مجموعات ضعيفة يجب حمايتها ضمن المجتمع.

١٠- وتتمتع الأرض بأهمية وقيمة كبرى لدى سكان توفالو، وتستند ملكيتها إلى الملكية العائلية الجماعية المسماة كايئاسي (Kaitasi). وكمجتمع أبوي، تسمح توفالو بتوريث الأرض على أساس النسب الذكوري. ولا تنتقل ملكية الأراضي إلى الابنة إلا إذا لم يكن هناك أي أبناء ذكور، أو كانت هي الابنة الوحيدة أو الوحيدة المتبقية على قيد الحياة. وتتمتع البنات بالحماية ويعاملن باحترام في أسرهن، ويتوقع منهن أن ينتقلن إلى أسرة الزوج عند الزواج ويتم إدراج أبنائهن ضمن عشيرة آبائهم ويحق لهم الحصول على أرضه. وقد تطور لدى سكان توفالو نظام ثقافي يمكنهم من العيش في حدود الموارد المحدودة لديهم. وهم يتوقعون إخضاع الأفراد طموحهم الشخصي لاحتياجات الأسرة والمجتمع، وبالتالي فإن الثقافة تتميز أيضاً بالتقاسم والتعاون (Tis dell, 2000).

١١- ويسلم الدستور في ديباجته بأن توفالو دولة مستقلة تستند إلى مبادئ المسيحية وإلى القيم والثقافة والتقاليد التوفالوية. وتشدد المادة ٢٩ من الدستور على ذلك. وتشمل القيم الرئيسية الأشكال التقليدية للمجتمعات المحلية، والدعم والانضباط في الأسرة. وفي سياق إدارة الحكم والشؤون الاجتماعية، يأخذ المجتمع بقيم تقوم على الاتفاق وأصول اللباقة والبحث عن توافق الآراء وفقاً للإجراءات التقليدية وينبذ القيم التي تقوم على المواجهة والانقسام. وبموجب قانون قواعد القيادة لعام ٢٠٠٧، يجب على كل زعيم أن يدرك أن

(٧) تاريخ توفالو.

استقرار المجتمع وتأمين سعادة الشعب ورفاهه، سواء في الحاضر أو المستقبل، إنما يعتمدان إلى حد كبير على الحفاظ على العادات والقيم والتقاليد التوفالوية. وفي عام ٢٠١١، لم يبلغ عن أي انتهاكات لهذا القانون.

٤ - الدين

١٢ - يلعب الدين دوراً هاماً في حياة سكان توفالو، وقد طرأت تغيرات ثقافية منذ وصول المسيحية التي جاءت إلى توفالو لأول مرة عام ١٨٦١ عندما جنح عن طريق الخطأ إلى جزيرة نيوكولايلاي زورق أحد معتقي المسيحية من جمعية لندن للمبشرين من جزر كوك. وفي عام ١٨٦٥ قام القس أ. و. موراي من الجمعية المذكورة العاملة في ساموا بزيارة إلى توفالو وعين قساوسة من ساموا على هذه الجزر. وقد أصبح لهؤلاء القساوسة بعد بعض الوقت تأثير كبير؛ وتم اعتماد الديانة الجديدة وجرى التخلي عن جوانب الحياة الجزرية التي لا تتفق مع هذه الديانة^(٨). وامتد هذا الدين إلى جميع الجزر الأخرى، وهو يمارس فيها اليوم. كما أن قواعد الدين والأخلاق المسيحية تفرض أنظمة خاصة على سلوك الرجل والمرأة وكذلك مفاهيم معدلة لبنية الأسرة والزواج، تتحدد بها العلاقات بين الجنسين^(٩). في الوقت الحاضر، يعتنق نحو ٩٠ في المائة من السكان المسيحية التي تعرف باسم إيكليسيا كيليسيانو (Ekalesia Kelisiano) المستمدة من مؤسسة جمعية لندن للمبشرين. ولهذا الدين تأثير قوي جداً على حياة ورفاهية الشعب. أما نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية من السكان فهي تنتمي إلى الطوائف المسيحية الأخرى من قبيل الروم الكاثوليك؛ وكنيسة جمعيات الله؛ وكنيسة الإخوة؛ والسبتيين؛ وشهود يهوه؛ وأتباع الديانات الأخرى مثل الإسلام والبهائية^(١٠).

١٣ - ويذكر أن السلطات المحلية التي تحكم الجزر الخارجية (وتتألف من الهيئات القانونية والسلطات العرفية) عادة ما تكون أقل دعماً للحرية الفردية في المعتقد والتعبير. وقد تلقى مكتب محامي الشعب العديد من الشكاوى من منظمات دينية تشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على أنشطتها الدينية في الجزر الخارجية.

١٤ - وهناك تسامح إزاء التمييز على أساس الاعتقاد في كثير من المجتمعات المحلية، وبخاصة في الجزر الخارجية. وتتخذ الحكومة خطوات عاجلة من أجل إدانة جميع أشكال التمييز ولتقديم الدعم من عملاً على رفع مستوى الوعي لدى الجمهور بشأن قضايا حقوق الإنسان.

١٥ - واستناداً إلى المعلومات المتاحة، يبدو أن هناك حاجة إلى استكشاف ترتيبات مناسبة لاستيعاب الممارسات التقليدية والعرفية داخل ثقافة توفالو المعترف بها في الدستور مع ضمان دعم حرية الفرد في المعتقد والتعبير.

(٨) الكتاب السنوي للمحيط الهادئ، الطبعة ١٦.

(٩) Griffen V , 2006 Gender Relations in the Pacific cultures and their impact on the growth and development of children

(١٠) تقرير توفالو الإحصائي، ٢٠٠٢.

٥- السكان

١٦- في تعداد عام ٢٠٠٢، بلغ مجموع سكان توفالو ٩ ٥٦١ نسمة. ويمثل ذلك زيادة لا تتجاوز ٥١٨ نسمة منذ عام ١٩٩١. وقد ارتفع عدد السكان بشكل عام منذ عام ٢٠٠٣. وفي أواسط عام ٢٠٠٧، تم تسجيل أعلى عدد للسكان بلغ ١١ ١٧٦ نسمة، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧ بلغ عدد السكان ذروته بـ ١١ ٢٦١ نسمة. وفي أواسط عام ٢٠١٠، قدر عدد السكان بـ ١١ ٠٦٢ نسمة، ووصل في نهاية العام إلى ١١ ١٤٥^(١١).

١٧- ويستند نمو وانخفاض السكان إلى معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة. فالخصوبة تساهم بشكل أساسي في النمو السكاني بينما تساهم الوفيات في انخفاض عدد السكان. أما الهجرة فهي يمكن أن تساهم بالاتجاهين رهناً باتجاه تدفقها ومداه^(١٢).

١٨- وقد أجرت وزارة الداخلية تعداداً مصغراً للسكان في المناطق الريفية من أيار/ مايو ٢٠١١ إلى آذار/ مارس ٢٠١٢ حدد عدد السكان في جميع أنحاء جزر توفالو. ووفقاً لنتائج التعداد، بلغ مجموع سكان الجزر التسع ٩ ٦٢٦ (الجدول ١)^(١٣). ويتباين عدد السكان من جزيرة إلى أخرى. ووفقاً للنتائج، فإن التراجع في عدد السكان، قد يكون نتيجة لزيادة في معدل الوفيات وأيضاً بسبب الهجرة لأن هناك هجرة متزايدة كل عام إلى بلدان أخرى مثل نيوزيلندا وأستراليا.

الجدول ١

نتيجة تعداد سكان المناطق الريفية المصغر (أيار/مايو ٢٠١١ - آذار/مارس ٢٠١٢)

المجموع	الإناث	الذكور	الجزيرة
٥٢٧	٢٥٥	٢٧٢	نانوميا
٤٦٤	٢٢٠	٢٤٤	نانوماغا
٦٤٢	٣٢٥	٣١٧	نيوتاو
٦٧٢	٣٣٦	٣٣٦	نوي
١ ١٠٤	٥٢٠	٥٨٤	فايتوبو
٥٦٨	٢٨٨	٢٨٠	نيوكوفيتاو
٥ ٢٧٤	٢ ٥٧٣	٢ ٧٠١	فونافوتي
٣٣٤	١٧٨	١٥٦	نيوكولايلاي
٤١	١٩	٢٢	نيولاكيئا
٩ ٦٢٦	٤ ٧١٤	٤ ٩١٢	المجموع

(المصدر: وزارة الداخلية، السجلات الرسمية، ٢٠١١).

(١١) التقرير الإحصائي لفترة السنتين، ٢٠١١.

(١٢) إحصاء السكان والإسكان، المجلد ٢ - الصورة الديمغرافية، ١٩٩١-٢٠٠٢.

(١٣) وزارة الداخلية، السجلات الرسمية ٢٠١١.

١٩- ويتضح من الجدول أعلاه أن حجم السكان من الفترة أيار/مايو ٢٠١١ - آذار/مارس ٢٠١٢ انخفض مقارنة بحجم السكان خلال السنتين الأخيرتين (٢٠٠٧ و ٢٠١٠). وقد يكون التراجع في عدد السكان نتيجة لزيادة في معدل الوفيات والهجرة إلى نيوزيلندا وخاصة للبحث عن فرص أفضل ولأغراض أخرى متصلة بذلك.

٦- الوفيات النفاسية

٢٠- يدعو برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية البلدان ذات المستويات المتوسطة من الوفيات إلى أن تسعى إلى بلوغ معدل للوفيات النفاسية بحلول عام ٢٠١٥ يقل عن ٦٠ لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية^(١٤). وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٩، بلغ معدل الوفيات النفاسية في توفالو ٦٥ لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية (٣ وفيات نفاسية من ٤٥٦٧ ولادة حية). ومن المرجح أن تحقق توفالو هدف برنامج عمل المؤتمر الدولي^(١٥).

٢١- ووفقاً للتقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٦ وبيانات وزارة الصحة، طرأت ثلاث وفيات نفاسية في توفالو (١٩٩٠ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦) بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٩^(١٦). وقد ساهم الكشف عن حالات الحمل الخطرة وزيادة عدد القابلات المدربات في هبوط الوفيات النفاسية الكبير. كما ساهمت في هذا النجاح برامج الصحة الإنجابية مثل فحص الأمهات للكشف عن التهاب الكبد وفقر الدم والأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورصد الأمهات في عيادات ما قبل الولادة وما بعد الولادة^(١٧).

٢٢- ويوفر مستشفى الأميرة مارغريت في توفالو الخدمات الطبية والعيادات الطبية مجاناً ولذا فإن نسبة جميع الولادات التي يشرف عليها الممارسون الصحيون المهرة عالية. ويبين استقصاء السكان والصحة لعام ٢٠٠٧ أن ٩٨ في المائة من جميع الولادات الحية على المستوى الوطني حضرها ممارسون صحيون^(١٨). أما حالات الولادة في المنزل فتعود لعدم توفر الوقت الكافي للتوجه سريعاً إلى المستشفى عند الولادة. كما أن عدداً كبيراً من الولادات يتم خارج البلد بالنسبة للآباء والأمهات الذين يسعون للحصول على رعاية طبية أفضل^(١٩). ويبين الجدول ٢ أدناه المستوى المستهدف لمعدل الوفيات النفاسية للفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

(١٤) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

الجدول ٢

خفض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥
الهدف تم بلوغه فعلاً ولم يعد ينطبق

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٩	هدف ٢٠١٥
معدل الوفيات النفاسية	حالة وفاة واحدة في ٢٤٢ ولادة	حالة وفاة واحدة في ٢٣١ ولادة	حالة وفاة واحدة في ٢٣١ ولادة	حالة وفاة واحدة في ٢١٧ ولادة			
نسبة الولادات التي عني بها موظفو الصحة المؤهلون	لا ينطبق لأن ٩٨-١٠٠ في المائة من الولادات تتم في المستشفى ويعني بها موظفو الصحة المؤهلون	لا ينطبق لأن ٩٨-١٠٠ في المائة من الولادات تتم في المستشفى ويعني بها موظفو الصحة المؤهلون	لا ينطبق لأن ٩٨-١٠٠ في المائة من الولادات تتم في المستشفى ويعني بها موظفو الصحة المؤهلون	لا ينطبق لأن ٩٨-١٠٠ في المائة من الولادات تتم في المستشفى ويعني بها موظفو الصحة المؤهلون	لا ينطبق لأن ٩٨-١٠٠ في المائة من الولادات تتم في المستشفى ويعني بها موظفو الصحة المؤهلون	لا ينطبق لأن ٩٨-١٠٠ في المائة من الولادات تتم في المستشفى ويعني بها موظفو الصحة المؤهلون	لا ينطبق لأن ٩٨-١٠٠ في المائة من الولادات تتم في المستشفى ويعني بها موظفو الصحة المؤهلون

المصدر: وزارة الصحة، ٢٠٠٩.

٧- الاقتصاد

٢٣- قاعدة الموارد في توفالو محدودة للغاية، الأمر الذي يضيق الخيارات المتاحة للتنمية، كما أن البلد بعيد أساساً عن الأسواق الرئيسية. وترتفع تكلفة وسائل النقل لأغراض التجارة نسبياً، وهناك ثغرة ضخمة بين الصادرات والواردات، وبالتالي فإن توفالو تعتمد على المساعدات الخارجية وتحويلات الخارج لسد الثغرة^(٢٠). كما تعتبر توفالو عرضة للعوامل الخارجية (وخاصة سعر الصرف بين عملة الدولار الأسترالي المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

٢٤- ويقاس اقتصاد توفالو الشامل بالنتائج المحلي الإجمالي. والنتائج المحلي الإجمالي هو مقياس لقيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما. ونظراً لأن توفالو تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية وتحويلات الخارج بدلاً من الإنتاج المحلي^(٢١)، فإن الدخل الوطني الإجمالي يعتبر مؤشراً أفضل عملياً من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الدخل مشتق من الناتج المحلي الإجمالي وهو يشمل الدخل الأولي الذي يحصل عليه السكان في توفالو والدخل الذي يأتيهم من الخارج.

٢٥- وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢، نما اقتصاد توفالو بمعدل حقيقي بلغ ٧,٣ في المائة سنوياً أو ٦,١ في المائة من حيث الناتج بالنسبة للفرد الواحد^(٢٢). وتبين الأرقام الأخيرة الصادرة عن شعبة الإحصاء المركزي وصندوق النقد الدولي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ أن الاقتصاد نما بمعدل أقل من ١,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨. وشهدت بعض السنوات معدل نمو مرتفع نسبياً بينما كان هذا المعدل منخفضاً في سنوات أخرى. وفي عام ٢٠٠٢، كان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٦,٧ في المائة غير أنه هبط

(٢٠) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) المرجع نفسه.

في عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٢ في المائة. ومع أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ليست متاحة، فإن البنك الآسيوي للتنمية يقدر (مع مراعاة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة) أن معدل النمو الحقيقي لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ليس أكثر من ١,٠ في المائة^(٢٣).

٢٦- وقد أدت الإيرادات الإضافية المتأتية عن تراخيص الصيد إلى مستوى عالٍ من النمو السنوي في عام ١٩٩٨ بلغت نسبته ١٩,٧ في المائة. ويلاحظ الأمر نفسه في كيريباتي حيث كان هناك أيضاً أعلى نمو سنوي بلغ ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٨ بسبب انتعاش الإيرادات من تراخيص الصيد (تقرير كيريباتي الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٧). وتكررت هذه الظروف بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، عندما ساعدت تراخيص الصيد، مقترنة بإيرادات اسم موقع توفالو على الإنترنت وبمساهمة من الاحتياطات الأجنبية، على بلوغ معدل نمو سنوي متوسط نسبته ٤,٣ في المائة. ومكّن ذلك الحكومة من تمويل المشاريع العامة الكبيرة مثل طريق فونافوتي المزفت^(٢٤). كما واصل القطاع العام توسعه، ونظراً لزيادة الإقراض المصرفي أيضاً، فإن أنشطة القطاع الخاص ارتفعت هي أيضاً.

٢٧- وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥، تباطأ الاقتصاد وصولاً إلى معدل نمو متوسط بلغ ٢,٧ في المائة^(٢٥) نظراً لاستكمال بعض المشاريع الرئيسية مثل مبنى الحكومة ومستشفى الأميرة مارغريت. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ شهد الاقتصاد معدل نمو سنوي إيجابي قدره ٣,١ في المائة بسبب قوة الدولار الأمريكي وتنفيذ مشاريع كبرى مثل محطة الكهرباء في فونافوتي (٢٠٠٧) ومرسى فونافوتي (٢٠٠٨)^(٢٦). وتحقق معدل نمو سنوي إيجابي على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. وكان معدل التضخم السنوي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ قد بلغ ٤,١ في المائة، مما يشكل زيادة قدرها ٦ في المائة على متوسط معدل التضخم البالغ ٣,٤ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٧^(٢٧).

٢٨- ومن حيث الدخل المكتسب داخل البلد ومن المساعدات القادمة من الخارج، فإن الدخل الوطني الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي المتاح ضاعفا الناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة المحلية في البلد). ويستمد الدخل الوطني الإجمالي المتاح من الدخل الوطني الإجمالي، غير أنه على خلاف الدخل الوطني الإجمالي لا يشمل التحويلات الجارية (المدفوعات أو نقل الملكية، من قبيل المعونات الخارجية والهدايا الخاصة)^(٢٨). وتدخّل التحويلات المالية من الخارج في إطار الدخل الوطني الإجمالي. وتبين نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الدخل الوطني

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) نظام الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٣، شعبة الأمم المتحدة الإحصائية.

الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي المتاح أن توفالو تعتمد بشكل كبير على إيرادات النقد الأجنبي ومساعدات الجهات المانحة. ويؤدي مجموع الإيرادات الخارجية، بعد خصم التحويلات الحالية إلى بقية العالم، إلى مضاعفة المبلغ الذي يمكن لتوفالو أن تنتجه محلياً من الأنشطة الاقتصادية في البلد. ولذلك فإن نسبة متوسط الدخل الوطني الإجمالي المتاح إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ١,٩ (بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨)، وقد طرأت أعلى نسبة، وهي ٢,٢، في عام ٢٠٠٢^(٢٩). أما العوامل الرئيسية التي أسهمت في هذه الزيادة فهي تراخيص الصيد وتسويق اسم موقع توفالو على الإنترنت.

٢٩- وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، بلغ متوسط العجز التجاري السنوي ما يعادل ٥٤,٦ في المائة، وكان أعلى مستوى بلغه في عام ٢٠٠٢ هو ٧٠,١ في المائة^(٣٠). وتمثل الصادرات في المتوسط ١ في المائة من قيمة الواردات خلال نفس الفترة المرجعية^(٣١). وكان منتج التصدير الرئيسي في البلد هو لب جوز الهند المجفف ولكن بسبب الانخفاض في الأسعار العالمية لجوز الهند فقد انخفض حجم الصادرات إلى حده الأدنى على الرغم من الدعم الحكومي.

٣٠- وسجلت بيانات استقصاء الدخل والإنفاق الأسري في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ما مجموعه ٦٧٣ ١ شخصاً في العمالة الرسمية، مما يمثل ٣٣,٥ في المائة من إجمالي عدد السكان في سن ١٥ سنة فما فوق^(٣٢). ويشكل ذلك زيادة قدرها ٠,٣ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وأظهرت بيانات تعداد السكان لعام ٢٠٠٢ أن القطاع العام، الذي يشمل كلا من الخدمة العامة والمؤسسات العامة، كان يشغل ٣٧ في المائة من جميع العاملين في البلد، يليه قطاع صناعات البناء (٢٢ في المائة) ثم قطاع الأعمال (٢٠ في المائة)^(٣٣). وعلى الرغم من أن القطاع العام يوفر فرص عمل كبيرة، فإن لديه تأثيراً سلبياً من حيث أنه يزاحم القطاع الخاص، ويمنع بالتالي نمو البلد في الأجل الطويل. كما يضطلع القطاع العام الكبير بوظائف يمكن أن تضطلع بها الشركات الخاصة. وقد خلصت دراسات إصلاح القطاع العام إلى أن بعض أنشطة القطاع العام ليست شركات تابعة للقطاع العام أو الحكومة. وهناك دلائل تشير إلى أن القطاع العام مثقل بالعمالة كما أن الأجور فيه تتجاوز كثيراً قيمة العمل الذي تغطيه^(٣٤).

(٢٩) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(٣٠) تقرير شعبة الإحصاءات المركزية لعام ٢٠٠٨، وتقرير الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٩.

(٣١) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) تقرير توفالو الاقتصادي لعام ٢٠٠٦، المصرف الآسيوي للتنمية.

٣١- وقدّر مجموع أجور الخدمة العامة لعام ٢٠٠٩ بحوالي ٢٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٣٥). وهذه الحصّة الكبيرة لرواتب موظفي القطاع العام يمكن أن تجعله يعمل على حساب توفير الخدمات الأساسية وبالتالي أن تؤدي إلى انخفاض في حالة الرعاية الاجتماعية للمحتاجين، وخاصة في الجزر الخارجية^(٣٦).

٨- صندوق توفالو الاستئماني وصندوق جمعية الحكماء "فاليكاوبولي" (Falekaupule) الاستئماني

٣٢- يعتبر صندوق توفالو الاستئماني، الذي أنشئ عام ١٩٨٧، عنصراً أساسياً من المشهد المالي للبلد. وبنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بلغ كل من إجمالي القيمة السوقية والقيمة المحفوظ عليها ٩٥ مليون دولار أسترالي و١٠٩ ملايين دولار أسترالي على التوالي. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على أداء الصندوق. وكان التوقيع على الاتفاق الدولي لإنشاء صندوق توفالو الاستئماني قد تم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧، ولكن تأسيس الصندوق نفسه جرى بعد شهرين في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٧، بقيمة أولية بلغت ٢٧,١ مليون دولار أسترالي. وساهمت نيوزيلندا وأستراليا وبريطانيا بجماعة بأقل قليلاً من ٢٥ مليون دولار أسترالي، في حين أن توفالو قدمت ١,٦ مليون دولار أسترالي. كما قدم كل من اليابان وكوريا الجنوبية مساهمات متواضعة. وأدى النجاح الكبير في أداء الصندوق إلى إنشاء صناديق جمعية الحكماء "فاليكاوبولي" (Falekaupule) الاستئمانية في كل من الجزر الثماني الرئيسية.

٣٣- وقد صممت صناديق جمعية الحكماء "فاليكاوبولي" (Falekaupule) الاستئمانية بحيث تضمن تكاليف الحكومات المحلية للجزر، وتشجع اللامركزية، وتعزز القدرات، وتحقق مستوى كبير من التمويل الإنمائي للمجتمعات الجزرية^(٣٧).

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

١- الإطار السياسي والقانوني

٣٤- تأخذ توفالو بنظام وستمنستر المعدل للحكم الوزاري، وهو نظام يخضع لدستور مكتوب^(٣٨). ويجري انتخاب رئيس الوزراء ورئيس البرلمان من قبل البرلمان المكون من ١٥ عضواً. ولا يوجد في البلد أحزاب سياسية منظمة. ويشكل الحكومة الراهنة ويقودها كل من يتمتع بدعم أغلبية أعضاء البرلمان. أما أعضاء البرلمان المتبقون الآخرون غير المؤيدين فإنهم ينضمون إلى الجانب الآخر المعروف باسم "المعارضة". وقد تطور الهيكل السياسي لتوفالو

(٣٥) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) Tamaki, 'Stresses of governance in Tuvalu' (unpublished).

(٣٨) دستور توفالو، ١٩٨٦.

من الاتفاقيات والممارسات البرلمانية. والحدود الرئيسية في الانتخابات هي الصفات الفردية والعلاقات الشخصية والاجتماعية. وتهيمن قضايا الجزر على المناقشة في البرلمان. على أن النظام السياسي في حد ذاته يشجع المصالح المحلية على حساب المصلحة الوطنية نظراً لأن أعضاء البرلمان (النواب) يتم انتخابهم عن الجزر وليس على المستوى الوطني^(٣٩).

٣٥- والدستور هو القانون الأسمى للبلد. وتليه القوانين التي يصدرها البرلمان، والقانون العام الإنكليزي وقواعد الإنصاف، فضلاً عن قانون الإمبراطورية البريطانية السابق للاستقلال لعام ١٩٦١ وقوانين توفالو العرفية، ككل ذلك يعتبر جزءاً من قوانين توفالو. ويستخدم القانون العرفي عادة في تحديد ملكية الأراضي والإجراءات المدنية والجنائية في محكمة الصلح، شريطة ألا تكون هذه الأعراف بغضبة بالنسبة للعدالة الطبيعية والإنصاف والضمير أو متعارضة مع قوانين البرلمان. كما يتم تطبيق القانون العرفي في الدعاوى المدنية والجنائية في جميع المحاكم إلا إذا كان يتعارض مع الدستور أو القوانين.

٣٦- ويتألف الإطار المعياري لحماية حقوق الإنسان من دستور توفالو، وقوانين البرلمان، وقرارات أو فقه المحاكم، والعادات والممارسات التقليدية.

٢- مصادر القانون

٣٧- ينص قانون التشريع في توفالو لعام ١٩٨٧ على أن هناك خمسة مصادر للقانون في البلد: الدستور الذي هو القانون الأسمى للبلد، وقوانين البرلمان، والقانون العرفي، والقوانين التطبيقية، والقانون العام. والقانون العرفي معترف به وينفذ من قبل جميع المحاكم، ويمكن التذرع به فيها، إلا إذا كان الاعتراف به أو إنفاذه في قضية معينة أو في سياق معين من شأنه أن يؤدي، في رأي المحكمة، إلى ظلم أو أنه لن يصب في المصلحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تطبق القوانين الدولية في توفالو رهناً بمتطلبات معينة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت توفالو طرفاً في قانون دولي معين فإن المحاكم تأخذ في الاعتبار عادة مسألة ما إذا كان ذلك القانون قد طبق سابقاً في السياق المحلي. كما يؤخذ في الاعتبار أنه لا يتعارض مع أية قوانين أخرى أو أن الاعتراف به في رأي المحكمة لا يؤدي إلى الظلم.

٣- الدستور

٣٨- اعتمد دستور توفالو كدولة ذات سيادة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٨، ودخل حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ عندما تم حصول الدولة على استقلالها من بريطانيا. وفي عام ١٩٨٦، أقر البرلمان دستوراً جديداً لتوفالو. والدستور هو القانون الأسمى للبلد، وتخضع له جميع القوانين الأخرى. ويقدم ملحق الدستور ١، المعنون "قواعد لتفسير الدستور"، خطوطاً توجيهية لتفسير الدستور. وتنص المادة ٤(٣) على أن الدستور يفسر

(٣٩) T Taafaki, 'Tuvalu' (unpublished draft paper presented for publication by the School of Political Science, Victoria University of Wellington, Wellington, 2009)

ويطبق بصورة تعزز الحكم العادل والديمقراطي وتتماشى مع قيم توفالو. ويضمن الدستور الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتماشياً مع القيم التقليدية لتوفالو. وتنص الفقرة ٥ من الديباجة على ما يلي:

"وحيث أن شعب توفالو يرغب في أن يشكل لنفسه دولة مستقلة على أساس المبادئ المسيحية، وسيادة القانون، وأعراف توفالو وتقاليدها."

٣٩- ويجوز تعديل الدستور بموجب قانون صادر عن البرلمان ولكنه يتطلب في قراءته النهائية دعم أغلبية تتألف من ثلثي جميع أعضاء البرلمان. وقد أجريت ثلاثة استعراضات لدستور توفالو^(٤٠). وأكملت لجنة مراجعة الدستور في البرلمان الاستعراض الثالث في عام ٢٠٠٠.

٤٠- ويحدد قانون *قوانين توفالو* لعام ١٩٨٧ القانون العرفي، ويركز على مسائل من قبيل حقوق ملكية الأراضي وصيد الأسماك وشرعية الأطفال والتبني والطلاق ومسؤوليات المجتمع (Jalal 1998).

٤- نظام الحكم

٤١- *السلطة التنفيذية* - تشمل السلطة التنفيذية ملكة بريطانيا كرئيسة للدولة ممثلة بالحاكم العام المعين بناء على نصيحة من رئيس الوزراء بالتشاور مع مجلس الوزراء. ويعين مجلس الوزراء من قبل الحاكم العام بناء على توصية من رئيس الوزراء الذي يتم اختياره من قبل الأعضاء المنتخبين في البرلمان. ويضم مجلس الوزراء الحالي رئيساً للوزراء ونائباً لرئيس مجلس الوزراء وأربعة وزراء. وينتخب رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الوزراء من قبل أعضاء البرلمان. والنائب العام^(٤١) هو المستشار القانوني الرئيسي للحكومة، وفقاً للمادة ٧٩ من الدستور والمادة ٥٠ من النظام الداخلي، وهو يحضر اجتماعات مجلس الوزراء وجميع جلسات البرلمان ولجانه، ويسمح له بالاشتراك في الإجراءات ولكن دون أن يكون له حق التصويت. وأمين الحكومة^(٤٢) هو المسؤول عن تنسيق عمل الوزارات ومكاتب الحكومة كما يحضر جميع اجتماعات مجلس الوزراء ما لم يعفيه من ذلك رئيس الوزراء. وتقع سلطة استدعاء البرلمان أو إرجائه أو حله على عاتق الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء.

٤٢- *الهيئة التشريعية* - يُنتخب برلمان توفالو على أساس الاقتراع العام وهو مؤلف من مجلس واحد يضم ١٥ عضواً. وينتخب كل من سبع جزر عضوين اثنين بينما تنتخب جزيرة نيوكولابلاي التي لديها أصغر عدد سكان عضواً واحداً فقط. ويترأس رئيس البرلمان جميع جلسات البرلمان ولجانه في البرلمان ما لم ينص النظام الداخلي للبرلمان أو قانون صادر عن البرلمان على خلاف ذلك. كما ينص الدستور والنظام الداخلي على انتخاب رئيس بالنيابة. وفترة الحياة

(٤٠) USP, Corrin-Care, Newton & Paterson, 1999

(٤١) يعين بموجب المادة ١٥٩(٤)(أ) من الدستور.

(٤٢) يعين بموجب المادة ١٥٩(٣)(أ) من الدستور.

العادية للبرلمان أربع سنوات وفقاً للدستور. والبرلمان يسن القوانين، وهو يمارس سلطة سن القوانين هذه من خلال مشاريع القوانين التي يجيزها البرلمان ويوافق عليها رئيس الدولة. ومشروع القانون الذي تتم الموافقة عليه من قبل رئيس الدولة يصبح قانوناً من قوانين البرلمان^(٤٣).

٤٣ - القضاء - يتألف النظام القضائي من المجلس السيادي، ومحكمة الاستئناف، والمحكمة العليا، وهما من المحاكم ذات الاختصاص بالاستئناف في حين أن المحكمة العليا هي أيضاً محكمة عامة. وتشمل المحاكم الأخرى محاكم الصلح العليا، ومحاكم الجزر، ومحاكم الأراضي وهي المحاكم الأدنى ولديها اختصاص محدود^(٤٤).

٥ - التسلسل الهرمي للمحاكم^(٤٥)

(أ) المجلس السيادي

٤٤ - بموجب المادة ١٣٦ من الدستور، يمكن الطعن على قرار محكمة الاستئناف أمام المجلس السيادي. ويتمتع المجلس باختصاص النظر في الطعون المقدمة على قرارات محكمة الاستئناف بإذن من محكمة الاستئناف، في المسائل التالية:

القضايا المشار إليها في المادة ١٣٦ (أ) من الدستور، وهي:

(أ) قرار نهائي بشأن مسألة تتعلق بتفسير أو تطبيق الدستور؛

(ب) قرار نهائي في إجراءات إنفاذ أحكام الحقوق الأساسية في الجزء

الثاني من الدستور؛

(ج) قرار نهائي أو مؤقت في أية قضية تعتبر محكمة الاستئناف أنها

تنطوي على أهمية عامة أو عمومية كبيرة أو يجب أن تقدم إلى مجلس الملكة الخاص.

(ب) محكمة الاستئناف

٤٥ - أنشئت بموجب المادة ١٣٤ من دستور توفالو. ولديها ولاية قضائية للنظر في الطعون المدنية كحق ممنوح لها من قبل المحكمة العليا لممارسة أي نوع من الولاية القضائية، فيما عدا ما يلي:

(أ) إذا كان الأمر قد صدر بالتراضي أو إذا كان يختص بالتكاليف وحدها؛

(ب) إذا كان الأمر أو الحكم مؤقتاً، إلا في قضية منصوص عليها في قواعد

المحكمة، وفي هذه الحالة، لا بد من الإذن.

(٤٣) المادة ٨٦ من الدستور.

(٤٤) المصدر: معلومات أساسية عن توفالو.

(٤٥) Corrin-Care, Newton & Paterson, 1999 p 317 - 322.

لا يسمح بالاستئناف المدني ضد:

- (ج) قرار يسمح بتمديد الوقت للاستئناف؛
- (د) أمر يعطي إذناً غير مشروط للدفاع عن الفعل؛
- (هـ) قرار من المحكمة العليا ينص القانون على أنه نهائي؛
- (و) جميع الطعون الجنائية المنبثقة كحق ضد قرارات المحكمة العليا أمام محكمة الاستئناف^(٤٦).

(ج) المحكمة العليا

٤٦ - أنشئت المحكمة العليا بموجب المادة ١٢٠ من الدستور. وتتألف من رئيس قضاة توفالو وأي قضاة آخرين معينين بموجب المادة ١٢٣ من الدستور. وتتمتع المحكمة العليا بما يلي:

- (أ) اختصاص أصلي غير محدود في القضايا المدنية والجنائية؛
 - (ب) اختصاص النظر في الطعون المقدمة كحق ضد جميع قرارات محكمة الصلح، بخلاف الأوامر الصادرة لصالح طرف واحد، أو بالتراضي أو إذا كانت تختص بالتكاليف وحدها. ويطلب في تلك الحالات إذن خاص من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف؛
 - (ج) اختصاص النظر في الطعون من محكمة الصلح العليا التي تمارس ولاية الاستئناف بما في ذلك القرارات المتعلقة باستئناف مقدم من فريق استئناف أراضي السكان الأصليين؛
 - (د) اختصاص البت في مسألة قانونية محالة إليها عن طريق قضية من محكمة الصلح؛
 - (هـ) الإشراف على محاكم الاختصاص الأدنى.
- ويعين قاضي القضاة من قبل لجنة الخدمة العامة بناء على توصية من مجلس الوزراء. ويسافر قاضي القضاة إلى فونافوتي مرتين في السنة لترؤس جلسات المحكمة العليا.

(د) محكمة الصلح

٤٧ - أنشئت بموجب قانون محكمة الصلح^(٤٧). ولديها ولاية قضائية في المجالات التالية:

- (أ) النظر في القضايا المدنية التي تنطوي على مسائل لا تتجاوز قيمتها ١٠ ٠٠٠ دولار؛

(ب) إصدار أوامر التبني؛

(٤٦) Corrin-Care, Newton & Paterson, 1999 p 317 - 322

(٤٧) أنشئت بموجب المادة ٣ من قانون محكمة الصلح (الفصل ٢).

(ج) الاستماع لاستئنافات مقدمة من محاكم صلح أخرى كحق في جميع القضايا المدنية والجنائية، بخلاف الأوامر الصادرة لصالح طرف واحد، أو بالتراضي أو إذا كانت تختص بالتكاليف وحدها. ويطلب في تلك الحالات إذن خاص من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف؛

(د) الاستماع إلى فريق استئناف أراضي السكان الأصليين بخصوص النقاط القانونية وحدها؛

(هـ) الاستماع للاستئنافات المقدمة من محاكم الجزر التي تمارس ولاية خاصة بالطلاق أو بأي قضية مدنية تتجاوز مبلغ ١٠ دولارات؛

(و) مراجعة قضية مدنية أو جنائية من قضايا محاكم الجزر، إما بناء على طلب من أحد الأطراف، أو من تلقاء نفسها.

٤٨ - وتختلف الولاية القضائية الجنائية لمحكمة الصلح العليا عن ولاية محاكم الصلح الأخرى. فجميع محاكم الصلح تتمتع باختصاص موجز لا غير. أما محكمة الصلح العليا فيجوز لها النظر في القضايا في الحالات التالية:

(أ) إذا كانت الجريمة من الجرائم التي لا تتجاوز العقوبة القصوى فيها السجن ١٤ عاماً أو الغرامة أو السجن المذكور والغرامة المذكورة؛

(ب) إذا تم صراحة منح الاختصاص للمحكمة أو كان هناك نص صريح بأن الجريمة المعنية يمكن محاكمتها بإجراءات موجزة.

٤٩ - والعقوبة القصوى التي يمكن أن تفرضها محكمة الصلح العليا هي السجن لمدة خمس سنوات، وغرامة قيمتها ١٠٠٠ دولار أو السجن المذكور والغرامة المذكورة. على أن ولاية محاكم الصلح الأخرى محدودة أكثر. ويمكنها أن تستمع إلى قضايا في الحالات التالية:

(أ) إذا كانت الجريمة من الجرائم التي لا تتجاوز العقوبة القصوى فيها السجن سنة واحدة عاماً أو غرامة قدرها ٢٠٠ دولار أو كليهما؛

(ب) إذا تم صراحة منح الاختصاص للمحكمة أو كان هناك نص صريح بأن الجريمة المعنية يمكن محاكمتها بإجراءات موجزة.

وتمارس محاكم الصلح الولاية القضائية الاستئنافية فيما يخص القرارات الصادرة عن محاكم الجزر ضمن المنطقة التي تقع فيها محكمة الصلح.

(هـ) محاكم الجزر

٥٠- هناك في كل جزيرة محكمة للجزيرة تتبع لمحكمة الصلح العليا^(٤٨). وتمارس محكمة الجزيرة ولايتها القضائية في حدود الجزيرة التي تقع فيها^(٤٩)، ولديها اختصاص في القضايا المدنية والجنائية^(٥٠). وعلاوة على ذلك، فإن لمحكمة الجزيرة أيضاً اختصاص النظر فيما يلي:

- (أ) تقديم طلبات الطلاق أو الإجراءات المرتبطة به في إطار قانون الطلاق للسكان الأصليين شريطة أن يكون الطرفان من المقيمين في توفالو؛
- (ب) المطالبات الخاصة بالعقود والأضرار حيث المبلغ المطلوب لا يتجاوز ٦٠ دولاراً؛
- (ج) طلبات النفقة بموجب قانون النفقة (أحكام متنوعة)؛
- (د) الطلبات المقدمة بموجب قانون حضانة الطفل.

٥١- وتحدد القضايا الجنائية التي تقع ضمن الولاية الجنائية لمحاكم الجزر في الجدول ٢ من قانون محاكم الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمحكمة النظر في القضايا المتعلقة بالجرائم، التي لا تتجاوز عقوبتها القصوى الغرامة بمبلغ ١٠٠ دولار و/أو السجن لمدة ستة أشهر^(٥١).

(و) محكمة الأراضي

٥٢- هناك محكمة للأراضي في كل جزيرة، وقد أنشئت هذه المحاكم بموجب المادة ٦ من قانون أراضي السكان الأصليين (الفصل ٢٢)، ويتألف كل منها من ٦ قضاة. ومحكمة الأراضي هي المسؤولة عن جميع المسائل المتعلقة بالأراضي، وهي تحديداً عقود استئجار الأراضي والوصايا والميراث والتبني، إلخ.

٦- القضاء والحق في محاكمة عادلة

٥٣- تلتزم توفالو بسيادة القانون وإقامة العدل بين أولئك الذين يلجؤون للقانون. ويضمن الدستور حماية السكان بموجب القانون ومن خلال المساواة بين الجميع أمام القانون. وتشمل هذه الحماية، فيما تشمله، منح الشخص المتهم بارتكاب جريمة محاكمة عادلة خلال فترة زمنية معقولة أمام محكمة مستقلة ومحيدة. ويفترض أن الشخص المتهم بارتكاب جريمة بريء حتى تثبت إدانته. كما ينبغي إبلاغ الشخص بوقائع القضية باللغة التي يفهمها جيداً، وأن يعطى الوقت الكافي للدفاع عن نفسه.

(٤٨) المادة ٣ من قانون محاكم الجزر (الفصل ٣).

(٤٩) المادة ٤ من قانون محاكم الجزر (الفصل ٣).

(٥٠) المادة ٥(١) من قانون محاكم الجزر (الفصل ٣).

(٥١) USP, Corrin-Care, Newton & Paterson, 1999

٧- الوصول إلى العدالة

٥٤- تتمثل العقبة الرئيسية التي تواجه الوصول إلى العدالة في توفالو في الافتقار إلى الموارد البشرية والقدرات المؤسسية. ومن الأهمية بمكان أن يواجه هذا التحدي. وعلى سبيل المثال، فإن توفر المحامين المؤهلين في مكتب محامي الشعب وغيره من المكاتب الحكومية والعامّة يعتبر مسألة تتطلب اهتماماً عاجلاً. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لم يكن هناك أي محام في مكتب محامي الشعب^(٥٢). على أنه في عدد قليل من الحالات التي تمكن فيها مكتب المدعي العام من المساعدة، بقي سكان توفالو محرومين من المشورة القانونية والتمثيل طوال الفترة. وجرى تأجيل أكثر من ١٠٠ من القضايا الجنائية خلال هذه الفترة نظراً لعدم وجود محام للدفاع. وعند قدوم محامي الشعب، وهو من المغتربين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كان قد تراكم عدد كبير من القضايا في الولايات القضائية للمحاكم الأعلى.

٨- النظام الانتخابي

٥٥- يحق لجميع مواطني توفالو، بغض النظر عن الجنس، والذين لم تترع أهليتهم بموجب المادة ٩٢ من الدستور، التصويت في جميع الانتخابات البرلمانية^(٥٣). ومع ذلك، يتعين على جميع الأشخاص التسجيل في دوائر انتخابية للتمكن من ممارسة الحق في التصويت. ولذلك، فإن أي شخص يفقد حقه في التصويت حتى لو كان مؤهلاً، إذا لم يسجل نفسه خلال فترة التسجيل للانتخابات المعينة^(٥٤). وتطبق الأسباب الداعية إلى نزع الأهلية بموجب المادة ٩٢ على أي مواطن بغض النظر عن الجنس.

٥٦- كما يضع الدستور أحكاماً لانتخابات لأعضاء البرلمان. وتنص المادة ٨٧ على طبيعة الانتخابات على النحو التالي:

"(١) ينتخب أعضاء البرلمان بموجب نظام للاقتراع العام يشمل جميع المواطنين البالغين، وفقاً لهذا الدستور ولأي قانون يعتمد لأغراض المادة ٨ (القوانين الانتخابية).

(٢) تجرى جميع انتخابات أعضاء البرلمان بالاقتراع السري.

(٣) ليس في أحكام الفقرة الفرعية (٢) ما يمكن اعتباره معارضاً للقانون الذي يتضمن أحكاماً معقولة لتقديم المساعدة على التصويت إلى أي شخص، بناء على طلبه."

(٥٢) مكتب محامي الشعب، السجلات الرسمية لعام ٢٠٠٧.

(٥٣) دستور توفالو، المواد ٩٠-٩٢.

(٥٤) قانون الأحكام الانتخابية (البرلمان)، ١٩٨٠، المادة ٥.

٥٧- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٩٠ (١) تنص على الحق في التصويت على النحو التالي:
"مع مراعاة الأحكام التالية في هذه المادة، يحق لأي شخص مسجل بموجب قانون صادر عن البرلمان كناخب في الانتخابات البرلمانية في دائرة انتخابية معينة، المشاركة في التصويت، بالطريقة المحددة، لانتخاب عضو في البرلمان عن تلك الدائرة."

٥٨- وبممر نظام توفالو الانتخابي أولاً عبر نظام الموقع (تعددية العضو الواحد). وكان هذا النظام قد اعتمد من الحقبة الاستعمارية وبقي بعد الاستقلال في عام ١٩٧٨. ولا يوجد في توفالو أية أحزاب سياسية. ويقسم قانون الأحكام الانتخابية (البرلمان) لعام ١٩٨٠ توفالو إلى ثماني دوائر انتخابية على النحو المبين في الجدول الملحق بالقانون، حسب الترتيب الأبجدي على النحو التالي:

الجدول ٣

عدد الممثلين من كل دائرة انتخابية

عدد الممثلين	المنطقة	الدائرة الانتخابية
٢	جزيرة فونافوتي	دائرة فونافوتي
٢	جزيرة نانومانغا	نانومانغا
٢	جزيرة نانوميا	نانوميا
٢	جزيرة نوي	نوي
٢	جزيرة نيوتاو	نيوتاو
٢	جزيرة نيوكوفيتاو	نيوكوفيتاو
١	جزيرة نيوكولايلاي	نيوكولايلاي
٢	جزيرة فاييبو	فاييبو

٥٩- وعلاوة على ذلك، فإن المادة ٥ من القانون تنص على أن أي شخص من مواطني توفالو يمكن تسجيله كناخب عند بلوغه سن ١٨ عاماً وذلك في السجل الانتخابي للجزيرة التي هي موطنه. وينص القانون أيضاً على عدد من المعايير لتحديد الجزيرة الموطن، وهي تشمل التي تشمل مولد الشخص في تلك الدائرة الانتخابية أو مولد أمه أو أبيه فيها (ويحظى الأيوان بالمساواة في الحقوق في هذا الموضوع)^(٥٥).

٦٠- ويبدو أن نصوص الدستور والقوانين الانتخابية توفر فرصاً متساوية للنساء والرجال لخوض الانتخابات. وعلى الرغم من الأحكام التشريعية للمشاركة على قدم المساواة، فإن هناك في الواقع عقبات تحول دون دخول المرأة المعترك الانتخابي.

(٥٥) المادة ٥ (٣) من قانون الأحكام الانتخابية (البرلمان) لعام ١٩٨٠.

٩- التفاوت بين الجنسين حسب مجالات الدراسة

٦١- على الرغم من التحسن في مسألة التفاوت بين الجنسين في توفالو في جميع مستويات التعليم، فإن هذا التفاوت لا يزال موجوداً في مجالات معينة من مجالات الدراسة. فالرجل لا يزال هو المهيمن في مجالات الهندسة، والبناء، وتكنولوجيا المعلومات^(٥٦). ولكن هناك مؤشرات على التغيير، وتشير البيانات المتوسطة المستقاة من عدد المنح الدراسية الجديدة لما قبل الخدمة بين فترتي ٢٠٠٣-٢٠٠٥ و ٢٠٠٧-٢٠٠٩ إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور في دراسات الأعمال، والمالية، والقانون، والتنظيم والإدارة تحسنت في هذه المجالات جميعها، وتراوح هذا التحسن بين ٠,٦٧ و ١,٧٢ (انظر الجدول ٤ أدناه). وخلال الفترة نفسها، لا تزال النساء هنّ المهيمنات في مجال الصحة (المرضات على وجه الخصوص) والتعليم^(٥٧).

الجدول ٤

نسبة الإناث إلى الذكور في ميادين دراسية مختارة لأغراض المنح الدراسية الجديدة ما قبل الخدمة، (متوسط) ٢٠٠٣-٢٠٠٥ و ٢٠٠٧-٢٠٠٩

مجال الدراسة	٢٠٠٥-٢٠٠٣	٢٠٠٧-٢٠٠٩
الأعمال والمالية	٠,٧٨	٢,٥٠
الهندسة	٠,٠٥	٠,٠٠
تكنولوجيا المعلومات	٠,٥٠	٠,٢٠
البناء	٠,٠١	٠,٠٠
التعليم	٤,٠٠	٣,٣٣
الطب والشؤون الصحية	٤,٦٧	٩,٠٠
القانون	٠,٦٧	١,٣٣
الإدارة والتنظيم	٢,١٧	٤,٠٠
الرياضيات	١,٥٠	١,٠٠

المصدر: شعبة الإحصاءات المركزية ووزارة التعليم.

١٠- النساء في الوظائف بأجر

٦٢- على غرار بلدان المحيط الهادئ الأخرى، تقوم الصورة النمطية التقليدية للمرأة على قصر مسؤوليات المرأة على الواجبات المنزلية وحدها. غير أن الأرقام الرسمية المتأتية عن تعداد السكان والاستقصاءات الأسرية تشير إلى أن هناك اتجاهاً متصاعداً لعمالة المرأة من ٣٦,٤ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٤١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، لكن هذه النسبة عادت فتراجعت

(٥٦) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(٥٧) المرجع نفسه.

إلى ٣٦,٠ في المائة في عام ٢٠٠٧^(٥٨). ويتمثل أحد أسباب هذا التراجع في ارتفاع عدد الذكور في مجالات محددة للعمل، خصوصاً بسبب عدد من مشاريع البناء الكبرى والمشاريع المتصلة بها خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠٠٨). ويتمثل سبب آخر في مشاركة البحارة الإلزامية في الصندوق الوطني للرعاية التقاعدية (٢٠٠٨).

٦٣- ويشابه متوسط دخل الإناث إلى حد معقول الدخل الذي يتلقاه الذكور خلال نفس الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨). ففي المتوسط، بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨، بلغت نسبة دخل الإناث إلى دخل الذكور ١٠٣ في المائة. ومع أن عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ شهدا انخفاضاً في حصة النساء من الوظائف بأجر في القطاع غير الزراعي من ٣٦ في المائة إلى ٢٨ في المائة، فإن نسبة دخل الإناث إلى دخل الذكور انخفضت بنسبة ١٠ في المائة فقط. ويدل ذلك على أن معظم الرجال العاملين في مشاريع البناء يتقاضون أجوراً منخفضة في المتوسط مقارنة مع أجور القطاعات النسائية غير الزراعية الأخرى^(٥٩).

١١- العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة

٦٤- في حين أن القوانين توفر فرصاً متساوية للرجال والنساء، فإن المرأة، من الناحية العملية، لا تزال بحاجة إلى التغلب على الحواجز الثقافية في حوض الانتخابات. وتشمل هذه الحواجز ما يلي:

(أ) المفاهيم التقليدية والنمطية لأدوار المرأة المتصفة بالأولوية تحصرها في المنزل كربة المنزل، ومقدمة لرعاية الأسرة. على أن الرجال من ناحية أخرى لا يخضعون لقيود مماثلة، ويتوقع أن يشاركوا في عملية صنع القرار في جمعية الحكماء "فاليكاوبولي" (Falekaupule) ومجالس الجزر "كاوبولي" (Kaupule) والمجتمعات المحلية الجزرية. وعلى هذا، فإن حوضهم الانتخابات ودخولهم البرلمان يعتبر انتقالاً طبيعياً بالنسبة لهم؛

(ب) إقناع الزوج وأفراد الأسرة بوجوب دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية يتطلب جهوداً كبيرة؛

(ج) القيود المالية تشكل هي أيضاً عقبة أخرى. فالنساء لا تتوفر لديهن عادة الموارد المالية الكافية والمتاحة للحملات الانتخابية. والواقع هو أن توفر المزيد من المال أمام المرشحة يتيح لها فرصة الحصول على أصوات أكثر تمكنها من الفوز؛

(د) طبيعة التصويت تساهم أيضاً في تهميش المرأة. فالتصويت في توفالو يستند أساساً إلى العلاقات والخطوط العائلية بدلاً من الارتكاز إلى مزايا المرشحين. ويتفاقم الوضع بسبب غياب الأحزاب السياسية التي كان يمكن أن تكون أداة للعمل الإيجابي من خلال تخصيص مقاعد آمنة للمرأة؛

(٥٨) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(٥٩) المرجع نفسه.

(هـ) كثيراً ما يعمل المرشحون بشكل فردي أو في بعض الحالات ضمن شراكة مع مرشح آخر من المرشح أن يكون على قرابة وثيقة به داخل الدائرة الواحدة. وهذه الممارسات تثبط أيضاً دخول النساء من خوض الانتخابات بسبب ضآلة عدد المرشحين.

الجدول ٥

تمثيل النساء في البرلمان ١٩٧٨-٢٠١٠

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٧٨-١٩٨١	١٢	صفر	١٢
١٩٨٢-١٩٨٥	١٢	صفر	١٢
١٩٨٦-١٩٨٩	١٤	١	١٥
١٩٩٠-١٩٩٣	١٤	١	١٥
١٩٩٤-١٩٩٧	١٥	صفر	١٥
١٩٩٨-٢٠٠١	١٥	صفر	١٥
٢٠٠٢-٢٠٠٥	١٥	صفر	١٥
٢٠٠٦-٢٠٠٩	١٥	صفر	١٥
٢٠١٠-٢٠١٤	١٤	١	١٥

(المصدر: سجلات البرلمان الرسمية، توفالو).

٦٥- ويبين الجدول أعلاه أنه خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٣، لم يكن هناك سوى امرأة واحدة بين أعضاء البرلمان. فقد انتخبت السيدة ناما ماهيو لاتاسي عضواً في البرلمان عن دائرة نانوميا. وقد تمكنت من الوصول إلى البرلمان من خلال مشاركتها الواسعة في القضايا الإنمائية في دائرتها الانتخابية، وعملها على النهوض بالمرأة في توفالو، وكذلك بفضل دعم زوجها وعائلتها لها. وقد خدمت السيدة لاتاسي ولايتين متتاليتين في البرلمان وخلال فترة ولايتها الأولى في هذا المنصب، تم تعيينها وزيرة للصحة والتعليم والخدمات المجتمعية^(٦٠).

٦٦- ومنذ ذلك الحين، لم يصوّت لأي امرأة أخرى لدخول البرلمان إلا بعد الوفاة المفاجئة في عام ٢٠١١ لأحد أعضاء البرلمان الفقيد الأونرابل ايسايا تايا إيتاليلي، الذي كان آنذاك وزيراً للموارد الطبيعية. وبعد وفاته غير المتوقعة، أجريت انتخابات جزئية عن دائرة نوي وتنازع فيها اثنان من المرشحين أحدهما زوجة الوزير الفقيد. وقد فازت في الانتخابات الجزئية وانضمت إلى الائتلاف السياسي لزوجها الراحل، وتم تعيينها في منصب وزيرة للداخلية. وهكذا، فإن هناك اليوم امرأة واحدة عضو في البرلمان في المسرح السياسي في توفالو.

(٦٠) .Kofe & Taomia In PIFS 2006 'A Woman's Place is in the House – the House of Parliament

١٢- صنع القرار في الحكومة

٦٧- هناك ٤١ منصباً من المناصب العليا في الخدمة العامة في توفالو، وتضم الأمناء الدائمين وكبار الأمناء المساعدين والأمناء المساعدين والمدراء. ويلاحظ من الجدول ٦ أدناه أن الرجال يهيمنون على المناصب العليا في الحكومة. وخلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى الوقت الحالي، تشغل المرأة تسع وظائف عليا على النحو التالي: وظيفتان من وظائف الأمناء الدائمين، وكبير أمناء مساعدين واحد، وثلاثة أمناء مساعدين، وثلاثة مدراء، على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول ٦

المناصب العليا التي يشغلها الرجال والنساء (٢٠٠٩-٢٠١٢)

المجموع	إناث	ذكور	الوظيفة
١٥	٢	١٣	أمناء دائمون
٥	١	٤	كبار الأمناء المساعدين
٨	٣	٥	أمناء مساعدون
١٣	٣	١٠	مدراء

(إدارة الموظفين والتدريب، توفالو - السجلات الرسمية)

١٣- قانون المؤسسات العامة (الأداء والمساءلة)

٦٨- يسعى قانون المؤسسات العامة (الأداء والمساءلة) لعام ٢٠٠٩ إلى تحسين أداء المؤسسات العامة؛ وهو يحدد المبادئ والإجراءات لتعيين مديري المؤسسات العامة وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بتشغيل المؤسسات العامة.

٦٩- ويوجد في كل مؤسسة عامة مجلس إدارة أنشئ للإشراف على مهام المؤسسة. ويبين الجدول ٧ أدناه عضوية كل من هذه المجالس للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ويبين الجدول أدناه أن الرجال يهيمنون على أغلب المؤسسات العامة من خلال عضويتهم في هذه المجالس. وهناك أيضاً بعض الكيانات التي لا تضم عضوية مجالسها أية نساء، مثل مصرف توفالو الوطني، ومجلس مراقبة الأسعار، وشركة الكهرباء في توفالو وغيرها.

٧٠- وقد تم نزع صفة المؤسسة عن إحدى هذه المؤسسات العامة، وهي هيئة توفالو لوسائل الإعلام، وهي بالتالي لم تعد مؤسسة وأصبحت تعرف باسم إدارة الإعلام في توفالو. كما كان مقرراً أن تنزع صفة المؤسسة عن مؤسسة عامة أخرى هي الشركة الوطنية لصيد الأسماك في توفالو، غير أن ذلك لم يتحقق رسمياً ولكن تمت إقالة أعضاء مجلس إدارتها من مناصبهم.

الجدول ٧
عضوية مجالس المؤسسات العامة

٢٠١٢		٢٠١١-٢٠١٠		٢٠١٠-٢٠٠٩		المجالس القانونية
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٢	٣	٣	١	٥	١	مجلس مصرف توفالو الإنمائي
٥	لا يوجد	٣	لا يوجد	٥	لا يوجد	مجلس مصرف توفالو الوطني
٣	لا يوجد	٣	لا يوجد	٣	لا يوجد	مجلس مراقبة الأسعار
٤	١	٢	١	٤	لا يوجد	مجلس شركة الكهرباء
٥	لا يوجد	٣	٢	٣	٢	مجلس معهد التدريب البحري
						الصندوق الوطني للرعاية التقاعدية
٣	١	٣	١	٢	٢	مجلس مكتب البريد
٤	١	٤	لا يوجد	٤	١	مجلس توفالو للاتصالات
٥	لا يوجد	٤	١	٤	١	مجلس فندق فاياكو لاغي
٢	٣	٣	لا يوجد	٣	١	

(المصدر: وزارة المالية، توفالو - السجلات الرسمية)

٧١- ومع أن تمثيل المرأة منخفض في هذه المجالس، فإن مناصب العضوية الشاغرة يتم الإعلان عنها عادة، كما أن الاختيار يستند إلى الجدارة، ويقوم به الوزير المكلف بإجراء التعيين. وهناك دلائل تشير إلى وجود نساء مؤهلات غير أنهن لا يبدن اهتماماً بهذه التعيينات. ولعل ذلك مؤشراً واضحاً على أن النساء قد لا يتوفر لديهن الوقت لتحمل مسؤوليات إضافية أو أنهن أضعفن قدرتهن على العمل في هذه المجالس. وقد كانت النساء على مر السنين أعضاء في المجالس واللجان الحكومية. وعلى الرغم من انخفاض تمثيل المرأة في الهيئات واللجان والمنظمات الأخرى فإنها غالباً ما تكون جزءاً من المنظومة الحكومية الكاملة، الأمر الذي يدل عليه بروزها في الخدمة العامة.

٧٢- ويبين الجدول ٨ أدناه تمثيل المرأة في المجالس واللجان الحكومية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ويظهر من الجدول أن تمثيل المرأة في المجالس واللجان الحكومية أحرز تقدماً خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ بالمقارنة بالسنوات الماضية. ويدل هذا الاتجاه على أن المرأة بدأت في الانخراط بصورة أكبر في القطاع الرسمي وفي المشاركة في عملية صنع القرار في المؤسسات الرسمية وهيئات صنع القرار الأخرى.

الجدول ٨

تمثيل المرأة في المجالس واللجان الحكومية ٢٠٠٩-٢٠١٢

٢٠١٢-٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩		المجالس واللجان
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٤	لا يوجد	٣	١	٣	١	هيئة الخدمة العامة
١٧	٣	١٧	٣	١٧	٣	لجنة التنسيق الإنمائي
٢	٥	٢	٥	٢	٥	لجنة توفالو الوطنية لليونسكو
٨	١١	٨	١١	٨	١١	فرقة عمل الأهداف الإنمائية للألفية
٦	١٣	٦	١٣	٦	١٣	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة والتنسيق الجنساني
١٥	٤	١٥	٤	١٥	٤	لجنة التنسيق المعنية بالكوارث

(المصدر: إدارة شؤون المرأة، توفالو - السجلات الرسمية)

٧٣- ويشكل التدريب المناسب والتعليم على جميع المستويات عاملاً له أهميته في تشجيع وبناء الثقة بالمرأة لكي تكون جزءاً من عملية صنع القرار ولكي تضاعف المشاركة فيها. ولذلك فإنه يتعين على الحكومة، في محاولة لتوفير فرص متساوية لكل من الرجال والنساء، أن تنظر في وضع سياسة تكافؤ فرص العمل تحسباً لهذه العملية.

١٤- الحكم المحلي

٧٤- تقوم جمعية الحكماء "فاليكاوبولي" (Falekaupule) وفقاً للعادات والأعراف المحلية التقليدية، بتنظيم ما يسمى تو مو أغانو "Tuu mo Aganuu" لكل جزيرة. ولكل جزيرة جمعية حكماء "فاليكاوبولي" خاصة بها (وهي بيت الاجتماعات التقليدية والكيان الذي يتخذ القرارات في الجزيرة). وتنظم هذه الجمعيات بقانون جمعية الحكماء "فاليكاوبولي". أما بالنسبة لتركيب السلطة في منطقة كل جمعية حكماء "فاليكاوبولي"، فإن هناك مجلس الحكومة المحلية أو مجلس الجزيرة "كاوبولي" (Kaupule). وينفذ مجلس الجزيرة "كاوبولي" هذا جميع المهام التنفيذية في منطقة جمعية الحكماء "فاليكاوبولي".

٧٥- وفي عام ١٩٧٨، أصدر البرلمان قانون الحكم المحلي على أساس مرسوم الحكم المحلي لعام ١٩٦٦. وقد ألغي قانون الحكم المحلي لعام ١٩٧٨ بصدر قانون جمعية الحكماء "فاليكاوبولي" لعام ١٩٩٧. ونتيجة لذلك، تم حل كل مجالس الحكومة المحلية المنشأة بموجب قانون عام ١٩٧٨ وحلت محلها مجالس الجزر "كاوبولي"^(٦١). وتنتخب جمعية الحكماء "فاليكاوبولي" رئيس مجلس الجزيرة "كاوبولي"، والمعروف باسم "بولي أو كاوبولي". ويتولى

(٦١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير بعثة الزيارة القطرية إلى توفالو لتقييم الاحتياجات التشريعية، ٢٠٠٠.

رئيس مجلس الجزيرة "كاوبولي"، مسألة الموافقة على ميزانية الجزيرة التي تمول عادة من الصندوق الاستئماني لجمعية الحكماء "فاليكاوبولي"، كما يقوم بوضع القوانين الداخلية، وتعيين أعضاء مكتب مجلس الجزيرة "كاوبولي". ويتمثل دور جمعية الحكماء "فاليكاوبولي"، الذي يعمل من خلال مجلس الجزيرة "كاوبولي"، في "الحفاظ على النظام والحكم الرشيد وتعزيز التنمية في المنطقة الخاضعة لسلطتها". وبالتعاون مع إدارة التنمية الريفية في الحكومة، تقوم جمعية الحكماء "فاليكاوبولي"، من خلال مجلس الجزيرة "كاوبولي"، بإعداد وتنفيذ خطط التنمية بالتعاون مع المجتمع المحلي والأطراف الأخرى ذات الصلة، وبتنسيق ومراقبة مشاريع التنمية، وتعبئة السكان لصالح جهود التنمية، وضمان الإدارة السليمة للموارد الطبيعية واستخدامها في منطقة جمعية الحكماء "فاليكاوبولي".

٧٦- ويتألف كل مجلس جزيرة "كاوبولي" من ستة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الناخبين المسجلين. ولا يجوز للمرشحين للانتخاب لمجلس الجزيرة "كاوبولي" أن يكونوا من الموظفين العموميين. وينتخب الأعضاء لمدة أربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم، على ألا يخدموا لأكثر من ولايتين متتاليتين.

٧٧- كما يعترف قانون جمعية الحكماء "فاليكاوبولي" لعام ١٩٩٧ بنظام الحكم التقليدي (المستند إلى الزعماء والشيخوخ) ويعتبر هؤلاء الزعماء والشيخوخ مسؤولين مسؤولية مباشرة عن إدارة شؤون الجزيرة استناداً إلى نظام الحكم التقليدي وهم يعملون بالتعاون مع الحكومة الوطنية. وتسعى الحكومة الوطنية والحكومة المحلية معاً إلى تحسين الروابط بين النظم الثقافية والحكومة ومؤسسات المستوى الوطني وإلى تشجيع مشاركة أوسع من جانب المجتمعات المحلية في شؤون تنميتها.

١٥- المنظمات غير الحكومية

٧٨- ينظم قانون إنشاء المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٧ عملية تشكيل وإنشاء المنظمات غير الحكومية في توفالو لأي غرض قانوني، ولكن ليس من أجل تحقيق مكاسب أو أرباح مالية أو مكاسب غيرها، وما يتصل بذلك من أغراض^(٦٢). وتنص المادة ٣ من القانون على تشكيل جمعية أو منظمة لأي غرض قانوني ولكن ليس من أجل تحقيق مكاسب أو أرباح مالية، وذلك بتقديم طلب إلى مكتب التسجيل وفقاً للقانون^(٦٣). وتنص المادة ٨ من قانون إنشاء المنظمات غير الحكومية على شرط وجود مكتب مسجل للمنظمة غير الحكومية في مكان مادي يمكن توجيه كل الرسائل إليه^(٦٤). وتنص المادة ٩ على تسجيل أعضاء منظمة غير

(٦٢) قانون إنشاء المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٧.

(٦٣) قانون إنشاء المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٧.

(٦٤) المرجع نفسه

حكومية في سجل يحتوي على أسماء وعناوين الأعضاء وتاريخ بدء العضوية أو انتهائها^(٦٥). وتنص المادة ١٠ على وجه الخصوص على بعض الشروط المعينة التي يجب الوفاء بها في إطار يتضمن طلب إنشاء المنظمة غير الحكومية المقدم إلى مكتب التسجيل. ويمكن تسجيل المنظمة عندما يقتنع مكتب التسجيل بأن جميع متطلبات هذا القانون تمت تلبيتها، ويجري التسجيل باتباع الإجراء المبين في المادة ١١ من القانون^(٦٦). وتنص المادة ١٢ على أنه، بعد التسجيل حسب الأصول، ينبغي إصدار شهادة تأسيس للمنظمة غير الحكومية ممهورة بختم مكتب التسجيل، وتعتبر هذه الشهادة دليلاً قاطعاً على اكتمال الالتزام بجميع المتطلبات القانونية الخاصة بالتسجيل، وبالتالي على أن المنظمة مأذون لها بالتسجيل وعلى أنها مسجلة فعلاً بموجب القانون^(٦٧).

٧٩- ومع أن تمثيل المرأة منخفض في المجالس الحكومية والعامّة، فإنها تهيمن إلى حد كبير على المنظمات غير الحكومية مثل مجلس توفالو الوطني للمرأة (TNCW)، ورابطة توفالو للمنظمات غير الحكومية (TANGO)، ورابطة توفالو لصحة الأسرة (TuFHA)، ومنظمات الكنيسة، وعلى منظمة المرأة في إدارة الأعمال، ومنظمات نساء الجزر. وقد تمثل أحد الانجازات الملحوظة لمنظمة مجلس توفالو الوطني للمرأة في النجاح في حشد التأييد لإنشاء إدارة لشؤون المرأة في عام ١٩٩٩ وصياغة أول سياسة وطنية تعنى بالمرأة في توفالو. ونظر لأن الحكومة تدرك محدودية عملها، فإنها تدعم هذه المنظمات غير الحكومية من خلال توفير مخصصات قدرها ١٠.٠٠٠ دولار سنوياً لتغطية تكاليف إدارتها. وفي العادة، يتم تمويل برامج التنمية الأخرى التي تقوم بها هذه المنظمات من مصادر خارجية. وبالشراكة مع الحكومة، يقوم مجلس توفالو الوطني للمرأة بتعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية الوطنية من خلال التدريب على القيادة وتنمية المشاريع الصغيرة. وتشارك هذه المنظمات غير الحكومية في عضوية اللجان الحكومية في مجالات خبرتها، وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من عمليات صنع السياسة في الحكومة.

٨٠- بالمقارنة مع وضع المرأة في الحكومة، فإنها في المنظمات غير الحكومية تشارك بنشاط في الاجتماعات الإقليمية والدولية والمؤتمرات. وترأس النساء المنظمات غير الحكومية التي أنشئت مثل رابطة توفالو للمنظمات غير الحكومية، ورابطة توفالو لصحة الأسرة، والصليب الأحمر، ومجلس توفالو الوطني للمرأة. وتمثل هؤلاء النساء عادة منظماتهن وبلدهن في الاجتماعات الدولية في مجالات عملهن. وتشمل هذه الاجتماعات، على سبيل المثال لا الحصر، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، والصليب الأحمر الدولي، كما تشارك المرأة من وقت لآخر في وفود توفالو في الاجتماعات الدولية مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. كما تشارك المرأة الناشطة في المنظمات غير الحكومية في أنشطة المنظمات الإقليمية والدولية من

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) المرجع نفسه.

(٦٧) المرجع نفسه.

خلال المشاريع. وتنسق رابطة توفالو للمنظمات غير الحكومية مع الشركاء الإنمائيين مثل الاتحاد الأوروبي والمؤسسة الدولية لجنوب المحيط الهادئ والمنظمات الطوعية المعترف بها دولياً من قبيل منظمة الخدمة التطوعية البريطانية (VSO) والمنظمة الأسترالية الدولية للمتطوعين.

٨١- وكما ورد أعلاه، فإن عدد النساء يفوق عدد الرجال في المناصب التنفيذية العليا في المنظمات غير الحكومية. ويبين الجدول ٩ أدناه أنه، في مجالس ولجان المنظمات غير الحكومية، هناك وجود أكبر للمرأة، الأمر الذي يعود أساساً إلى إدراج مجلس توفالو الوطني للمرأة^(٦٨) الذي تهيمن فيه النساء. وتشارك معظم هذه المنظمات غير الحكومية في تعزيز الرفاه الاجتماعي لسكان توفالو.

الجدول ٩

مجالس ولجان المنظمات غير الحكومية ٢٠٠٩-٢٠١٢

المجموع	إناث	ذكور	
٥	٢	٣	لجنة رعاية الجزر
٨	٤	٤	لجنة تانغو التنفيذية
٦	صفر	٦	لجنة إدارة النفايات
٢٠	١٦	٤	لجنة المشاريع الجارية
٢٣	٢٠	٣	لجنة تنسيق المشاريع
١٠	٥	٥	مجلس مدراء توفها
١٢	١	١١	لجنة إيكاليسيا كيليسيانو في توفالو (المنظمة الكنسية)
			مجلس توفالو الوطني للمرأة
٩	٥	٤	الصليب الأحمر
٥	٢	٣	رابطة الرياضة واللجنة التنفيذية الوطنية للألعاب الأولمبية

(المصدر: إدارة شؤون المرأة، توفالو - السجلات الرسمية).

(٦٨) مجلس توفالو الوطني للمرأة.

ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١ - حماية حقوق الإنسان الأساسية

٨٢ - تنص شرعة الحقوق^(٦٩) على حماية حقوق الإنسان الأساسية للفرد. وهذه الحقوق واسعة وتغطي الحق في عدم الحرمان من الحياة والحرية الشخصية؛ وفي الأمن؛ وحماية القانون؛ وحرية المعتقد؛ وحرية التعبير؛ وحرية التجمع وتكوين الجمعيات؛ وحماية خصوصية المنازل والممتلكات؛ والحماية من الحرمان الجائر من الممتلكات.

٨٣ - ومع ذلك، فإن أحكام الدستور المناهضة للتمييز لا تعترف بجرية التمييز ضد الجنس. ولذلك، فإن عدداً من القوانين لا تزال تنطوي على تمييز ضد المرأة في توفالو، وعلى سبيل المثال، القوانين المتعلقة بميراث الأرض، أو تبني الأطفال، أو حضانة الأطفال، أو الزواج، أو العنف المتزلي. وهناك مطالبات موجهة للحكومة لإعادة النظر في جميع القوانين التي تميز سلباً ضد المرأة. وتشمل هذه المطالبات تغيير السياسات والممارسات التي تدعم التمييز ضد المرأة وتمييزها، بحيث تصبح هذه القوانين متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٨٤ - وعلى الصعيد الدولي، فإن توفالو ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٧٠)، ولا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٧١). ومع ذلك، فقد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل^(٧٢)، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٧٣)، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٨٥ - وقد طلبت الهيئات الدولية الأخرى، بما في ذلك مشروع محو الأمية القانونية (مجلس توفالو الوطني للمرأة) من توفالو النظر في التصديق على العهدين الدوليين، وكذلك الانضمام إلى المعاهدات الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان، فضلاً عن إصدار وإنفاذ التشريعات المحلية اللازمة^(٧٤).

(٦٩) دستور توفالو، ١٩٨٦.

(٧٠) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فتح باب التوقيع عليه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، ٩٩٩ مجموعة الأمم المتحدة للمعاهدات ١٧١ (دخل حيز النفاذ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦).

(٧١) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتح باب التوقيع عليه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، ٩٩٣ مجموعة الأمم المتحدة للمعاهدات ٣ (دخل حيز النفاذ في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦).

(٧٢) اتفاقية حقوق الطفل، فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ١٥٧٧ مجموعة الأمم المتحدة للمعاهدات ٥٣٠ (دخلت حيز النفاذ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠).

(٧٣) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فتح باب التوقيع عليها في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، ١٢٤٩ مجموعة الأمم المتحدة للمعاهدات ١٣ (دخلت حيز النفاذ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١).

(٧٤) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان. ملخص أعدته مفوضية حقوق الإنسان عملاً بالفقرة ١٥ (ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ توفالو (٢٠٠٨)، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٨٦- وهناك بعض التناقضات بين القوانين المحلية والالتزامات الدولية الواقعة على توفالو بموجب المعاهدات التي وقعت وصادقت عليها. وقد قضت المحكمة العليا في توفالو بأنه في حال وجود تناقضات بين الاثنين، فإن القانون المحلي هو الذي ينطبق إلى أن تنعكس التزامات توفالو الدولية في القوانين المحلية من خلال العملية البرلمانية الملائمة. ويعني التأخير في إدراج الالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية في القوانين المحلية أنه قد يكون هناك أناس ظلموا في المعاملة^(٧٥).

٢- العنف ضد المرأة

٨٧- لا يبلغ عن الكثير من العنف ضد المرأة في توفالو. ويشكل هذا العنف تهديداً ينذر بالخطر لحقوق المرأة وكرامتها^(٧٦). وقد ذكر الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٧ أن أربعاً من كل ١٠ نساء يتعرضن لشكل من أشكال العنف الجسدي، ويُعتبر أزواجهن أو شركاؤهن الجناة الرئيسيين (٦، ٨٤ في المائة)^(٧٧). وعلى وجه الخصوص، فإن الزوجات اللاتي يتعاطى أزواجهن الكحول بشكل مفرط هن أكثر تعرضاً للعنف الجسدي أو العاطفي أو الجنسي (٧٢ في المائة) من النساء اللاتي لا يتعاطى أزواجهن الكحول (٢٧ في المائة). وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من نصف جميع أعمال العنف الجسدي المبلغ عنها تم التبليغ عنها من قبل نساء في سن ٢٥-٢٩ سنة^(٧٨).

٨٨- كما يبين الاستقصاء الديمغرافي والصحي أن العنف المتزلي ضد المرأة لا يرتبط بمكان إقامة المرأة (فونافوتي أو الجزر الخارجية)، أو وضعها من حيث العمل، أو كونها متزوجة أم لا، أو مستواها التعليمي، أو عدد الأطفال لديها. فالتعرض لهذا العنف ملحوظ في جميع أنحاء توفالو، الأمر الذي يؤكد على أهمية وجود قيادة حكومية قوية وإشراك كامل المجتمع في معالجة هذه المشكلة على نحو فعال^(٧٩).

٣- الالتزامات الدولية

٨٩- تلتزم توفالو بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولذا فقد صادقت على اتفاقيتين دوليتين لحقوق الإنسان هما: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

(٧٥) المرجع نفسه.

(٧٦) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) الأهداف الإنمائية للألفية في توفالو، تقرير مرحلي، ٢٠١٠/٢٠١١.

٩٠- وقد تم إدراج المعاهدتين الدوليتين اللتين صادقت عليهما توفالو في القوانين المحلية للبلد. ومع ذلك، هناك صعوبات خطيرة تعترض قدرة توفالو على الوفاء بمتطلبات المعاهدات الدولية، وضمن اتساق القوانين المحلية معها. وحيثما تكون صياغة قانون ما مفتوحة أمام أكثر من تفسير، فإنه يفضل الأخذ بالتفسير الذي يتسق مع التزامات توفالو الدولية.

٩١- ولا توجد في توفالو مؤسسة لحقوق الإنسان، وهناك أمل بأن ينظر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال. وقد أصبحت توفالو عضواً في الكومنولث في عام ٢٠٠٠ وذلك مباشرة بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة. كما أن توفالو عضو مؤسس في أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وعضو في عدة منظمات إقليمية مثل أمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة البرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ للبيئة، وأمانة لجنة المحيط الهادئ لعلوم الأرض.

٤- الالتزامات الدولية المعنية بالمرأة والشؤون الجنسانية

٩٢- أصبحت حكومة توفالو عضواً في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ ومنحت مركز أقل البلدان نمواً فيها. كما انضمت الدولة إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تكفل حقوق المرأة وحقوق الإنسان. وقد عولجت قضايا رئيسية من خلال كون توفالو طرفاً فيما يلي:

- (أ) منهاج عمل المحيط الهادئ لعام ١٩٩٣؛
- (ب) إعلان جاكرتا للنهوض بالمرأة في آسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٤؛
- (ج) منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥؛
- (د) المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بدون أي تحفظ في عام ١٩٩٩؛
- (هـ) المشاركة في عمليات مؤتمر بيجين +٥ في عام ٢٠٠٠؛
- (و) تأييد خطة عمل الكومنولث للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ (الاجتماع السابع لوزراء شؤون المرأة في نادي، فيجي) ٢٠٠٤؛
- (ز) تأييد منهاج العمل المنقح لمنطقة المحيط الهادئ، بعد الاجتماع الثالث لوزراء شؤون المرأة في المحيط الهادئ والمؤتمر التاسع لنساء المحيط الهادئ الذي يعقد كل ثلاث سنوات، ٢٠٠٤؛
- (ح) الالتزام بمقررات بيجين +١٠ لعام ٢٠٠٥؛
- (ط) خطة المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٥؛
- (ي) كما صادقت الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل، وأيدت الأهداف الإنمائية للألفية. وقد قدمت توفالو أيضاً تقريرها عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥.

٥- التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٩٣- في سياق التزامها بتحسين وضع المرأة في توفالو، صادقت الحكومة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون أي تحفظ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وجاء ذلك نتيجة لضغط ثابت ودعوة مستمرة من جانب الأجهزة الوطنية للمرأة. وفيما يتعلق بالالتزامات الدولية، فإن المادة ١٧ من قانون تفسير الأحكام العامة، (الفصل ١ ألف) تنص على ما يلي:

"إن صياغة قانون مكتوب يتسق مع الالتزامات الدولية لتوفالو تفضّل على صياغة لا تتفق مع تلك الالتزامات."

٩٤- ولذلك، فإن هناك حاجة إلى إدخال الاتفاقية في القوانين الوطنية. وفي عام ٢٠١١، جرى العمل على تحويل هذه الحاجة إلى واقع بإدماج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قوانين توفالو من خلال مشروع قانون حماية الأسرة والعنف المنزلي لعام ٢٠١١. وعُرض مشروع القانون على مجلس الوزراء للنظر فيه ودعي إلى إجراء مشاورات في الجزر الخارجية قبل تقديم قرار مجلس الوزراء بصيغته النهائية. وتهدف مشاورات الجزر الخارجية إلى ضمان إطلاع السكان عامة على مضمون مشروع القانون.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١- الحقوق المشار إليها في مختلف صكوك حقوق الإنسان المحمية سواء في الدستور، أو شرعة الحقوق، أو القانون الأساسي، أو التشريعات الوطنية الأخرى. الأحكام التي تتعامل مع الانتقاص من هذه الحقوق، أو القيود والاستثناءات الخاصة بها في أي ظرف من الظروف

٩٥- ينص دستور توفالو على توفير حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطني توفالو. ويحق لكل شخص في توفالو، بغض النظر عن العرق أو مكان المنشأ أو الآراء السياسية أو اللون أو المعتقدات الدينية أو عدم وجود أية معتقدات دينية أو الجنس. وهذه الحقوق والحريات الأساسية هي: الحق في عدم الحرمان من الحياة؛ والحرية الشخصية؛ والأمن الشخصي؛ وحماية القانون؛ وحرية المعتقد؛ وحرية التعبير؛ وحرية التجمع وتكوين الجمعيات؛ وحماية خصوصية المنزل وغيره من الممتلكات؛ والحماية من الحرمان الجائر من الممتلكات. ويغيب على نحو ملحوظ في النصوص المتعلقة بالتححرر من التمييز النص على أحكام الحماية من التمييز على أساس نوع الجنس.

٩٦- كما يضع دستور توفالو قيوداً على بعض الحقوق والحريات الأساسية. فالمادة ١٥ من الدستور تنص على أن جميع القوانين وجميع الأعمال المنفذة بموجب هذه القوانين، يجب أن تكون مبررة بشكل معقول في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وكرامته، ولا يخضع ذلك للاستثناء إلا كما يلي: (أ) المادة ٣٣ (القوات النظامية المعادية)؛ (ب) المادة ٣٦ (القيود المفروضة على بعض الحقوق والحريات العامة في حالات الطوارئ).

٩٧- وعلاوة على ذلك، فإن مسألة ما إذا كان القانون له ما يبرره بشكل معقول في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وكرامته يبت فيها في ضوء الظروف القائمة وقت طرحها. ولا يجوز إعلان قانون ما بأنه ليس له ما يبرره بشكل معقول في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وكرامته، إلا من خلال المحكمة العليا أو محكمة أخرى تحدد لهذه الغاية أو بموجب قانون صادر عن البرلمان.

٩٨- ولتحديد ما إذا كان القانون له ما يبرره بشكل معقول في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وكرامته، يجوز للمحكمة أن تأخذ ما يلي: (أ) المعايير والقيم والممارسات التقليدية، وكذلك القوانين وقرارات المحاكم السابقة في توفالو؛ (ب) القانون والممارسات وقرارات المحاكم في بلدان أخرى تعتبرها المحكمة بصورة معقولة ديمقراطية؛ (ج) الاتفاقيات والإعلانات والتوصيات وقرارات المحاكم الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ (د) أي مسائل أخرى تعتقد المحكمة أنها ذات صلة.

٩٩- علاوة على ذلك، فإن الأحكام المناهضة للتمييز من الدستور توفالو لا تعترف بالحرية من التمييز المرتبط بالجنس أو على أساس نوع الجنس. ونتيجة لذلك، لا يزال هناك عدد من القوانين التي تنطوي على التمييز ضد المرأة في توفالو، وعلى سبيل المثال، القوانين المتعلقة بميراث الأرض أو التبني أو حضانة الأطفال أو زواج الأطفال أو العنف المنزلي. وتدعو الحكومة إلى إعادة النظر في جميع هذه القوانين التي تميز سلباً ضد المرأة. ويشمل ذلك المطالبة بتغيير السياسات والممارسات التي تدم تمييز المرأة وتهميشها، وذلك لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١٠٠- وتفرض القيود على بعض الحقوق والحريات المحددة في شرعة الحقوق. وعموماً، لا بد من ممارسة الحقوق والحريات الأساسية فيما يتعلق باحترام حقوق وحريات الآخرين والمصلحة الوطنية، وفي سياق قبول واحترام القيم توفالو وثقافتها (المادة ١١(٢)). وحرية الاعتقاد والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات تخضع للقيود صراحة إذا كانت ممارستها تثير التفرقة أو الخلاف أو تسيء إلى الناس، أو إذا كانت تهدد بشكل مباشر قيم توفالو أو ثقافتها (المواد ٢٣-٢٥ و ٢٩). كما تنص شرعة الحقوق على أن جميع القوانين وجميع الأفعال التي تنفذ في إطار القانون، يجب أن يكون لها ما يبررها بشكل معقول في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وكرامته. ويمكن في سياق البت في قضية في هذا الصدد، النظر في المعايير والقيم والممارسات التقليدية وفي قوانين توفالو والدول الديمقراطية الأخرى، والاتفاقيات والإعلانات والتوصيات وقرارات المحاكم الدولية في مجال حقوق الإنسان^(٨٠).

(٨٠) تقرير اتفاقية حقوق الطفل، ٢٠١٢.

١٠١- وعلى الصعيد الدولي، فإن توفالو ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، فقد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل^(٨١) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٨٢). وهناك بعض التناقضات بين التزامات توفالو الدولية بموجب المعاهدات التي وقعت وصادقت عليها والقوانين المحلية. وقد أوضحت المحكمة العليا في توفالو أنه عند التعرض لتناقضات بين الاثنين، فإن القانون المحلي هو الذي يطبق بانتظار أن تنعكس التزامات توفالو الدولية في القوانين المحلية من خلال عملية برلمانية ملائمة. ويعني التأخير في إدراج الالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية في القوانين المحلية أنه قد يكون هناك أناس ظلموا في المعاملة^(٨٣).

٢- معاهدات حقوق الإنسان المدرجة في النظام القانوني الوطني

١٠٢- وهناك أيضاً أمثلة من التشريعات المحلية التي تُفَعِّل حقوق الإنسان في مجال معين. فقانون التعليم، على سبيل المثال، يعطي التلاميذ الحق في عدم المشاركة في التعليم الديني أو الاحتفالات الدينية (المادة ١٩) في المدارس العامة. ويضع قانون الإجراءات الجنائية أشكالاً مختلفة من الحماية ضد الاعتقال التعسفي واقتحام المنازل. كما أن قانون أراضي السكان الأصليين (وهو أساساً تدوين للقوانين العرفية المتعلقة بالأرض) يعطي الأفراد الحق في عدم حرمانهم تعسفاً من وراثتهم أرض أسرتهم. ويعطي الدستور الأفراد حقوقاً وحرية أساسية محددة مثل الحق في الحرية الشخصية، والحق في عدم الحرمان من الحياة، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية العقيدة، وحماية القانون، وغير ذلك من الحقوق والحريات الأساسية. كما ينص الدستور على حقوق التصويت.

١٠٣- ومع أن توفالو ليست طرفاً في معاهدات أخرى لحقوق الإنسان^(٨٤)، فإن الحكومة تبقى ملتزمة بضمان الرصد الفعال لحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وتحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية الثانية للتنمية المستدامة (Te Kakeega II).

١٠٤- وتوفالو طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (بموجب الخلافة)، واتفاقيات جنيف^(٨٥)، واتفاقية حقوق الطفل^(٨٦)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٨٧). ويضطلع بعملية الانضمام الفرع التنفيذي من الحكومة، دون تأكيد في القانون

(٨١) في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٨٢) في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

(٨٣) تقرير القيادة الجيدة الصادر عن أمانة محفل جزر المحيط الهادئ، ٢٠١١.

(٨٤) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

(٨٥) ١٩٨١.

(٨٦) ١٩٩٥.

(٨٧) ١٩٩٩.

الداخلي. ويمكن أن تصبح صكوك حقوق الإنسان هذه جزءاً من النظام القانوني الوطني من خلال إقرار تشريعات داخلية تتضمن المبادئ والحقوق الواردة في تلك الصكوك وتوائم القوانين القائمة مع الالتزامات الدولية. وقد أكدت المحكمة العليا أنه لا يمكن لأحكام اتفاقيات حقوق الإنسان أن تطبق قبل تحويلها إلى قوانين داخلية أو لوائح إدارية. ولا يجوز التذرع بشروط اتفاقية ما لأغراض تفسير القانون، ويفضل وضع قانون مكتوب يتفق مع الالتزامات الدولية. وهذا قد يغير بشكل فعال الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين القائمة إذا كانت غامضة. ويمكن أيضاً النظر في شروط اتفاقية ما في دعوى لتحديد ما إذا القانون له ما يبرره بصورة معقولة في مجتمع ديمقراطي في إطار شرعة الحقوق، كما ذكر أعلاه^(٨٨).

٣- السلطات القضائية أو الإدارية أو غيرها من السلطات ذات الاختصاص بمسائل حقوق الإنسان ونطاق هذا الاختصاص

١٠٥- تشكلت محكمة الاستئناف بموجب المادة ١٣٤ من الدستور ولديها سلطة البت في الطعون الخاصة بقرارات المحكمة العليا، سواء في ممارسة الولاية القضائية الأصلية أو في ممارسة الولاية القضائية الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من الدستور^(٨٩). وتتمتع المحكمة العليا خصيصاً بولاية إنفاذ شرعة الحقوق على النحو المنصوص عليه في الجزء الثاني (شرعة الحقوق) من الدستور، والبت في المسائل حول عضوية البرلمان (المادة ١٠٠ من الدستور)، وكذلك البت في الأسئلة المتعلقة بتفسير أو تطبيق الدستور (المادة ١٣١)^(٩٠). كما أن لديها اختصاص الاستئناف للبت في الاستئنافات عموماً على النحو المنصوص عليه في المادة ١٣٢ من الدستور، وغير ذلك من المسائل التي تتعلق بأثر الإعلانات البرلمانية (المادة ١٤ (٣) من الدستور)^(٩١). وأنشئت محكمة الصلح بموجب المادة ٣ من قانون محاكم الصلح، ولديها ولاية قضائية على المسائل المدنية والجنائية. ويجوز لرئيس المحكمة العليا، بموجب أمر، أن يأذن بتوسيع نطاق ولاية المحكمة في المسائل المدنية ضمن المنطقة المنصوص عليها في الأمر وبمحدود ما يقرره الأمر. ويجوز لرئيس المحكمة العليا أن يلغي الأمر المذكور في أي وقت كان بموجب صك يصدره تحت خاتم المحكمة العليا (المادة ٢٤ من قانون محاكم الصلح)^(٩٢).

١٠٦- وينص قانون القيادة لعام ٢٠٠٧، المادة ٣٧، على إنشاء لجنة أمين المظالم. ومع ذلك، فإن هذه اللجنة، المخولة بموجب القانون بأن تكون مستقلة عن سيطرة أو توجيه أي شخص أو سلطة، لم تنشأ بعد. وفي الوقت الحاضر، لا توجد آلية، بصرف النظر عن المحاكم، للتحقيق المستقل في الشكاوى العامة ضد الإجراءات الحكومية.

(٨٨) تقرير اتفاقية حقوق الطفل، ٢٠١٢.

(٨٩) دستور توفالو لعام ١٩٨٦.

(٩٠) المرجع نفسه.

(٩١) المرجع نفسه.

(٩٢) قانون محاكم الصلح لعام ١٩٦٣.

١٠٧- و أنشئ مكتب المراجع العام للحسابات بموجب المادة ١٧٠ من الدستور. والمراجع العام هو شخصية مستقلة يحمي الدستور أداء مهامها. وترفع تقارير المراجع العام إلى البرلمان مباشرة من خلال مكتب رئيس مجلس النواب. وقد أنشأ قانون مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧ مكتب توفالو الوطني لمراجعة الحسابات، ويحدد هذا القانون مهام ومسؤوليات المراجع العام للحسابات والمكتب. وبموجب نظامها الداخلي، تجتمع لجنة الحسابات التابعة للبرلمان من وقت لآخر للتدقيق في تقارير المراجع العام للحسابات وتقديم تقرير عن ذلك إلى البرلمان.

١٠٨- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، كان العمل جارياً على وضع اللمسات الأخيرة على تقرير مراجعة الحسابات عن الحسابات السنوية للحكومة لعام ٢٠٠٨. ويعتبر ذلك تحسناً كبيراً بالمقارنة بالماضي عندما كانت تقارير مراجعة الحسابات تتأخر لعدد من السنوات. ويتمثل جزء من مشكلة تقديم تقارير مراجعة الحسابات في الوقت المناسب في تأخر الخزنة في وضع اللمسات الأخيرة على الحسابات السنوية وإصدار البيانات المالية السنوية النهائية للمراجعة. وتعتقد الحكومة أن قانون مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧ يوفر ذخيرة مستقلة كافية لمهمة الرقيب الرئيسي في البرلمان فيما يتعلق بإجراء مهامه القانونية الخاصة بالحسابات العامة. وإلى حد ما، يغطي القانون الفجوة الناتجة عن عدم وجود أمين للمظالم في مراقبة قانون القيادة لعام ٢٠٠٧.

٤- أحكام صكوك حقوق الإنسان المختلفة، والاحتجاج بها أو إنفاذها مباشرة أمام المحاكم أو الهيئات القضائية أو السلطات الإدارية الأخرى

١٠٩- ينص الدستور أيضاً على استخدام الاتفاقيات والإعلانات والتوصيات وقرارات المحاكم الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان باعتبارها من العوامل التي يجوز للمحكمة أن تنظر فيها للبت فيما إذا كان القانون له ما يبرره بصورة معقولة في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وكرامته^(٩٣).

١١٠- وقد تحقق حتى الآن تقدم كبير في توفالو في تطبيق المحاكم للقواعد والمعايير الدولية. ويتضح ذلك في القضايا القليلة التي عرضت أمام القضاء وطبقت القواعد والمعايير الدولية. وطبقت المحكمة العليا في توفالو القواعد والمعايير الدولية في:

- (أ) قضية مارك أندرسون ضد R [٢٠٠٣] المحكمة العليا ٢٧ (اتفاقية حقوق الطفل)؛
 (ب) قضية تيونيا ضد مجلس جزيرة نانوماغا [٢٠٠٩] محكمة الاستئناف في توفالو ٢؛
 (ج) قضية فاليفو ضد أيساو [٢٠٠٩] محكمة الاستئناف في توفالو ١؛
 (د) قضية R ضد سيتاغا [٢٠٠٨] المحكمة العليا ٣ (اتفاقية حقوق الطفل)؛
 (هـ) قضية R ضد تيوكيلا [٢٠٠٨] المحكمة العليا ٣ (اتفاقية حقوق الطفل).

(٩٣) المادة ١٥ من دستور توفالو.

٥- سبل الانتصاف المتاحة للفرد الذي يدعي أن أيًا من حقوقه قد انتهك، ونظم الجبر والنعويض وإعادة التأهيل للضحايا

١١١- يتمتع مجلس الملكة الخاص باختصاص النظر في الطعون على قرارات محكمة الاستئناف بإذن من هذه المحكمة عندما تكون القضايا المحالة بموجب المادة ١٣٦(١)(أ) من الدستور متصلة بما يلي: (أ) قرار نهائي بشأن مسألة تفسير أو تطبيق الدستور؛ (ب) قرار نهائي في الإجراءات لإنفاذ أحكام الحقوق الأساسية الواردة في الجزء الثاني من الدستور؛ (ج) قرار نهائي أو مؤقت في أي قضية تعتبر محكمة الاستئناف أنها تنطوي على أهمية كبيرة في مسألة عامة أو عمومية أو يجب أن تعرض على مجلس الملكة الخاص. كما يتمتع مجلس الملكة الخاص باختصاص النظر في أي قضية مدنية تتعلق بمبلغ ٢٠٠٠ دولار أو أكثر، أو أي إجراءات لحل أو إبطال الزواج.

١١٢- في قضية *تيونيا ضد مجلس جزيرة نانوماغا* [٢٠٠٩] محكمة الاستئناف في توفالو ٢، طعن مجلس جزيرة نانوماغا في قرار محكمة الاستئناف أمام مجلس الملكة الخاص الذي يعتبر أعلى محكمة في التسلسل الهرمي للمحاكم في توفالو. وفي محاولة من الحكومة الراهنة لإقناع مجلس الجزيرة بوقف الطعن، قامت بإصدار قانون سمي *قانون تقييد المنظمات الدينية لعام ٢٠١٠*. وتمثل الغرض الأساسي من هذا القانون في الحد من نشر المنظمات والجمعيات الدينية للمعتقدات والممارسات بطريقة تفوض السلطة التقليدية لجمعية الحكماء والقيم التقليدية للمجتمعات الجزرية^(٩٤). وقد أوقف مجلس الجزيرة طعنه بعد صدور القانون ودخوله حيز النفاذ.

١١٣- وتتمتع محكمة الاستئناف باختصاص النظر في الطعون المدنية كحق منحه المحكمة العليا لممارسة أي نوع من الولاية القضائية، إلا في الحالات التالية: إذا كان الأمر قد صدر بالتراضي أو كان يتعلق بالتكاليف وحدها؛ في حال الأمر أو الحكم المؤقت، إلا في الحالة المنصوص عليها في النظام الداخلي للمحكمة، وفي هذه الحالة، يلزم الحصول على إذن. وعلاوة على ذلك، لا يسمح بالاستئناف المدني ضد ما يلي: قرار السماح بتمديد الوقت للاستئناف؛ الأمر الذي يعطي إذناً غير مشروط للدفاع عن فعل ما؛ قرار من المحكمة العليا مقدر بحكم القانون كقرار نهائي. وجميع الطعون الجنائية تمنح كحق بموجب قرارات المحكمة العليا إلى محكمة الاستئناف.

١١٤- وفي قضية *R ضد سيتاغا*^(٩٥)، تم توجيه تهمةتين بالاعتداء الجنسي على طفلة عمرها أقل من ١٣ سنة. وزعم أن الجريمة حدثت مرتين بتاريخين مختلفين في عام ٢٠٠٣، وكانت ضد نفس الضحية التي كان لها آنذاك ٧ سنوات و٣ أشهر من العمر. وكان عمر المدعى

(٩٤) قانون تقييد المنظمات الدينية لعام ٢٠١٠.

(٩٥) قضية *R ضد سيتاغا* [٢٠٠٨] المحكمة العليا ٣.

عليه ١٣ عاماً و٨ أشهر. على أن القضية أحيلت للمحاكمة في المحكمة العليا في عام ٢٠٠٨، وكان عمر الطفلة قد أصبح آنذاك ١١ سنة و٩ أشهر، في حين أن عمر المدعى عليه كان قد أصبح ١٨ عاماً و٣ أشهر^(٩٦). وطالب المدعى عليه وقف القضية بشكل دائم على أساس أنه كان هناك تأخير غير معقول في عرض القضية على المحكمة، الأمر الذي ينتهك حقوق المتهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل ويشكل سوء استعمال للإجراءات^(٩٧).

١١٥- وأخذت المحكمة في الاعتبار مصالح الفتاة واعتبرت أنها في هذه الحالة لديها هي أيضاً الحق في العدالة وهو ما يعني أنه ينبغي عرض المسألة على المحكمة للمحاكمة. ومع ذلك، وبعد أن اطّلت على الأدلة التي قدمها المتهم بشأن التأخير الطويل، خلصت إلى أن التأخير في القضية يعتبر مسألة تعود كلياً للشرطة، وأنه إذا كان هناك خطر كبير للتسبب في الظلم، فإن هذا الخطر ينطبق على كل من المتهم والمدعية، غير أن المتهم أكثر عرضة لأن حرته هي أيضاً معرضة للخطر. لذلك رأت المحكمة أن المضي قدماً في المحاكمة برغم الضرر الذي نزل بقدرة المتهم على الدفاع بسبب إخفاق النيابة يشكل سوء استعمال واضح للإجراءات. وبالتالي فقد تم وقف القضية على أساس أنه لا يجوز المضي بها بدون إذن من المحكمة العليا أو محكمة الاستئناف^(٩٨).

١١٦- وتتمتع المحكمة العليا باختصاص أصلي غير محدود في القضايا المدنية والجنائية. ولديها اختصاص النظر في الطعون كحق من جميع قرارات محكمة الصلح العليا، فيما عدا الأوامر الصادرة من طرف واحد، أو عن طريق التراضي، أو المتعلقة بالتكاليف وحدها. وفي تلك الحالات، يتعين استصدار إذن خاص من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف. والمحكمة العليا لديها اختصاص البت في المسائل التي تنشأ بموجب شرعة الحقوق، وهي مخولة لمنح مجموعة واسعة من سبل الانتصاف بهدف إنفاذ حماية الحقوق والحريات الأساسية. ويعتبر الجبر التعويضي (التعويض المالي). بموجب الدستور أحد أشكال الانتصاف التي يمكن أن يلتبسها المتضرر من انتهاك مزعوم لشرعة الحقوق؛ كما يمكن لأمر المحكمة، إذا كان ذلك مبرراً، أن يشمل سبل الانتصاف المنصوص عليها في القانون الإداري من قبيل الإعلانات أو أوامر الفعل.

١١٧- وتتمتع محاكم الجزر بالاختصاص داخل حدود الجزيرة التي أنشئت فيها وفوق أراضيها والمياه المتاخمة لها. ولديها في تلك المنطقة اختصاص موجز للتعامل مع المسائل المدنية التالية: طلبات الطلاق أو الإجراءات المرتبطة بها في إطار قانون الطلاق للسكان الأصليين شريطة أن يكون الطرفان مقيمين في توفالو؛ والمطالبات في العقود والمسؤولية التقصيرية حيث المبلغ المطلوب لا يتجاوز ل ٦٠ دولاراً؛ وطلبات نفقة الأسرة. بموجب قانون النفقة

(٩٦) المرجع نفسه.

(٩٧) المرجع نفسه.

(٩٨) المرجع نفسه.

(أحكام متنوعة)؛ والطلبات المقدمة بموجب قانون حضانة الطفل. ويتضمن الجدول ٢ من قانون محاكم الجزر الأسباب الجنائية التي تدخل في الولاية الجنائية لمحاكم الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمحكمة أن تنظر في القضايا المتعلقة بالجرائم، التي لا يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة فيها الغرامة بمبلغ ١٠٠ دولار و/أو السجن لمدة ستة أشهر.

٦- المؤسسات أو الهيئات الوطنية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ حقوق الإنسان، بما في ذلك آليات النهوض بالمرأة، أو الهيئات التي تهدف إلى معالجة الأوضاع الخاصة بالأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، والذين ينتمون إلى الأقليات والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخليا والعمال المهاجرين والأجانب غير النظاميين، وغير المواطنين، أو غيرهم، وولاية هذه المؤسسات والموارد البشرية والمالية المتاحة لها، وسياسات وآليات تعميم المنظور الجنساني والتدابير التصحيحية

١١٨- تتألف لجنة التنسيق الوطنية في توفالو من رؤساء الإدارات الذين يمثلون كل إدارة داخل المؤسسة الحكومية وكذلك رؤساء المؤسسات غير الحكومية الذين يمثلون مؤسستهم. ويشمل ذلك مدير إدارة شؤون المرأة، والمدعي العام، ومدير إدارة الصحة، ومدير دائرة التعليم والشؤون المجتمعية (الرفاه الاجتماعي) والإدارات الحكومية الأخرى. ويشارك عن المنظمات غير الحكومية منسق مجلس توفالو الوطني المعني بالمرأة، ومنسق شؤون المعوقين، ومنسق رابطة المنظمات غير الحكومية، ومنظمات غير حكومية أخرى.

١١٩- وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، تساهم كل إدارة ضمن لجنة التنسيق هذه في أعمال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة الشؤون المجتمعية ترعى رفاه المجتمع وخاصة رفاه الأطفال وكبار السن والنساء والذين ينظر إليهم في الغالب على أنهم الأكثر ضعفاً في المجتمع. والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة شؤون المعوقين هي الجهة التي تعتنى بذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يتلقون تعليمهم، بما في ذلك رعاية حقوقهم في المجتمع. ويجري عادة تنظيم برامج التوعية مثل حلقات العمل لزيادة الوعي بهذه المجموعة من الناس فيما يتعلق بحقوقهم والمسائل الأخرى ذات الصلة التي تحتاج إلى نقلها إليهم.

١٢٠- ولا توجد في توفالو أية وكالة حكومية أو أمين للمظالم أو لجنة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ حقوق الإنسان. وهناك مرفق إقليمي لحقوق الإنسان لبلدان جزر المحيط الهادئ غير أنه لا يزال في مرحلة التخطيط، وذلك كجزء من خطة منطقة المحيط الهادئ التي يخطط لها جزر المحيط الهادئ. وعلى الصعيد الوطني، يكلف مكتب محامي الشعب بتقديم الخدمات القانونية لسكان توفالو، وقد مثل المكتب حتى الآن مقدمي الطلبات في الإجراءات الدستورية الخاصة بالتنصاف. وتتولى اللجنة الاستشارية الوطنية للطفولة مسؤولية التنسيق والإبلاغ فيما يتعلق بحقوق الطفل.

١٢١- وقد تم تعميم الترويج للمساواة بين الجنسين وتوسيع دور المرأة في التنمية في جميع القطاعات، وذلك في إطار خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص، تتعامل إدارة شؤون المرأة أساساً مع القضايا الجنسانية وتضطلع ببرامج التوعية والمشاورات مع المجتمعات الجزرية داعية لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتستند برامج التوعية التي تضطلع بها إدارة شؤون المرأة إلى احتياجات المجتمع وفق ما ترغب فيه المنطقة المعينة من إطلاع وتهيئة في موضوعات معينة، من قبيل التمكين الاقتصادي للمرأة، والمشاركة السياسية، والقضايا الأخرى ذات الصلة والتي تعزز المساواة بين الجنسين داخل المجتمع.

١٢٢- ويعيش سكان توفالو في مجتمعات محلية قريبة جداً وفي أسر ممتدة. ولم تطرأ أي حالات عن أطفال يتعرضون للإهمال ولكن هناك شائعات بأن بعض الأطفال يقيمون مع أقاربهم نتيجة لإهمالهم من قبل أمهاتهم وأولياء أمورهم. وتعتقد الحكومة بقوة أن هناك حاجة إلى المواءمة الصحيحة للطرق التقليدية لتربية الأطفال بحيث تتفق مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من موانيق حقوق الإنسان.

١٢٣- ولا يغطي قانون العقوبات جرائم ممارسة الجنس مع الأطفال بصورة كافية، وخاصة في حالة الاعتداء على الأطفال الذكور. فاغتصاب طفل ذكر، على سبيل المثال، يعاقب عليه بعقوبة قصوى أقل بكثير من عقوبة اغتصاب طفلة. ولحسن الحظ، فإن هذه الجرائم نادرة نسبياً في توفالو. ومع ذلك، هناك حاجة واضحة لإصلاح القوانين من أجل تحديث قوانين توفالو الجنائية في هذا المجال.

١٢٤- وتتولى اللجنة الاستشارية الوطنية للطفولة (NACC)، التي شكلتها الحكومة عام ١٩٩٨، مسؤولية التنسيق والرصد عبر القطاعات فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتضم عضوية اللجنة ممثلين عن إدارة الصحة، ورابطة توفالو للمنظمات غير الحكومية (TANGO)، والصليب الأحمر في توفالو، ومجلس توفالو الوطني للمرأة (TNCW)، ومشروع محو الأمية القانونية، وإدارة الشرطة، ومكتب المدعي العام، وإدارة الشباب، وإدارة شؤون المرأة، وإدارة الثقافة، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة التخطيط والميزانية، وإدارة التعليم، وكنيسة إيكليسيا كيليسيانو (Ekalesia Kelisiano)، ورابطة توفالو لصحة الأسرة (TuFHA). ووزارة التعليم هي المسؤولة عن تنسيق مساهمات جميع أصحاب المصلحة في التقرير المقدم إلى لجنة حقوق الطفل، وذلك منذ عام ٢٠٠٠. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، تم تطوير اختصاصات اللجنة الاستشارية الوطنية للطفولة وأصبحت تخضع لتنسيق من جانب مجلس الوزراء. وقد أدم عدم وجود التمويل اللازم للجنة الاستشارية إلى تأخير عملية التنسيق الفعال.

١٢٥- وتتضمن ميزانية عام ٢٠١٠ مخصصاً للجنة الاستشارية الوطنية للطفولة لتمكينها من تنفيذ المسؤوليات الموكلة إليها في عام ٢٠١١. ومن المفهوم أن مخصصات اللجنة الاستشارية سوف تظهر سنوياً في الأبواب ذات الصلة من ميزانية الحكومة المتكررة.

(أ) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٢٦- لا يحظر القانون التمييز على أساس الإعاقة البدنية أو الحسية أو الفكرية أو العقلية. على أنه لم ترد أية تقارير عن وجود تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل أو التعليم أو توفير الخدمات الحكومية الأخرى. ومع ذلك، فإن الخدمات التكميلية التي تقدمها الدولة لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة محدودة جداً. ولا يوجد بخصوص المعاقين أحكام تمنهم من دخول المباني. ومع أن مبنى الحكومة الوحيد المتعدد الطوابق مجهز بمصاعد، فإن هذه المصاعد لم تكن تعمل، ولم يكن هناك مصاعد في المباني الأخرى المتعددة الطوابق. كما أن فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات والاتصالات محدودة. وتقوم الجمعية الوطنية للمعوقين والصليب الأحمر بزيارات منزلية منتظمة للأشخاص ذوي الإعاقة وبتنظيم البرامج التثقيفية لتوعية أفراد المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والترويج لهؤلاء الأشخاص. وتدير الجمعية الوطنية للمعوقين صفوف التعليم الأساسي في فونافوتي للأطفال المعوقين غير القادرين على الالتحاق بالمدارس^(٩٩).

١٢٧- وتتولى إدارة الشؤون المجتمعية في وزارة الداخلية والتنمية الريفية مسؤولية حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(ب) الأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون

١٢٨- ينص القانون على حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن. والحكومة عموماً تحترم هذه الحقوق في الممارسة العملية. ولم تنشأ الحاجة خلال السنة إلى تعاون بين الحكومة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وغيره من المنظمات الإنسانية، في مجال توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً واللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء وعدمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المعنيين. ويحظر الدستور النفي القسري، والحكومة لم تمارسه.

٧- ما إذا كانت الدولة تقبل اختصاص أي محكمة إقليمية لحقوق الإنسان أو أية آلية أخرى، وإذا كان الأمر كذلك، طبيعة أية قضايا حديثة أو قيد الانتظار والتقدم المحرز فيها

١٢٩- لا يوجد حالياً أية آليات إقليمية قائمة لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ. ولا تشترك توفالو في أي محكمة أو آلية إقليمية لحقوق الإنسان نظراً لعدم وجود محكمة أو آلية من هذا القبيل في منطقة المحيط الهادئ.

(٩٩) <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2010/eap/154406.htm>

جيم - إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١- البرلمانات والجمعيات الوطنية والإقليمية: دور وأنشطة البرلمان الوطني والجمعيات أو السلطات دون الوطنية أو العاملة في الأقاليم أو مجالس المحافظات أو البلديات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الواردة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

البرلمان وحقوق الإنسان

١٣٠- يتألف البرلمان (*Te Fale o Palamene*) من ١٥ عضواً يتم انتخابهم شعبياً كل أربع سنوات من ثماني دوائر انتخابية. ولا توجد أحزاب سياسية رسمية. وتوفالو طرف في معاهدين دوليتين من معاهدات حقوق الإنسان هما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ولم تصادق توفالو على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لكنها صوتت لصالح إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٧^(١٠٠).

١٣١- وبرلمان توفالو مسؤول إلى حد كبير عن إصدار القوانين في توفالو. وقد شارك أعضاء في البرلمان في التدريب على حقوق الإنسان الذي يقدمه الفريق المرجعي للحقوق في منطقة المحيط الهادئ التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ (SPC/RRRT).

٢- مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية: أية مؤسسات أنشئت لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني، بما في ذلك تلك التي تضطلع بمسؤوليات محددة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين للجميع، والعلاقات بين الأعراق، وحقوق الطفل، والولاية الدقيقة لهذه المؤسسات، وتكوينها، ومواردها المالية، وأنشطتها، ومدى تمتعها بالاستقلال

١٣٢- تعتقد حكومة توفالو أن من الأهمية بمكان القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ومكتب لحقوق الإنسان في توفالو. وتدرك حكومة توفالو الالتزام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في سياق التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل وستعمل تدريجياً على تنفيذ هذا الالتزام. وستعمل حكومة توفالو في المستقبل على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بعد إجراء المشاورات ذات الصلة مع أصحاب المصلحة المعنيين.

٣- نشر صكوك حقوق الإنسان: إلى أي مدى ترجم ونشر ووزع داخل البلد كل من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الدولة كطرف فيها

١٣٣- تم على نطاق واسع في توفالو توزيع كل من اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكانت الحكومة والمنظمات غير الحكومية في طليعة العمل على نشر هذه المعلومات في توفالو. وقد وفر المجلس الوطني لشؤون المرأة في توفالو والشركاء الإقليميون المعلومات للجمهور عن قضايا المرأة والطفل. كما قامت الحكومة من خلال الوزارات التنفيذية المعنية بالترويج للاتفاقيتين.

(١٠٠) <http://www.iwgia.org/regions/oceaniapacific/tuvalu/900-update-2011-tuvalu>

٤- إزكاء الوعي بحقوق الإنسان بين الموظفين العموميين وغيرهم من المهنيين: التدابير المتخذة لضمان قدر كاف من التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين عن تنفيذ القانون، مثل الموظفين الحكوميين والشرطة وموظفي الهجرة والمدعين العامين والقضاة والمحامين وضباط السجون وأفراد القوات المسلحة وحرس الحدود، فضلاً عن المعلمين والأطباء والعاملين الصحيين والأخصائيين الاجتماعيين

١٣٤- استفادت توفالو من أنشطة التوعية بحقوق الإنسان والتدريب عليها والتي نفذها الفريق المرجعي للحقوق في منطقة المحيط الهادئ التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ (SPC/RRRT)، وغيره من المؤسسات الإقليمية. واستفاد المسؤولون الحكوميون بمن فيهم المحامون وضباط الشرطة والقضاة من التدريب على حقوق الإنسان والذي قدمه شركاء إقليميون يعملون في منطقة المحيط الهادئ. ويمكن التدريب المقدم للمحامين والقضاة على حد سواء من تطبيق معايير حقوق الإنسان في قراراتهم. ويهدف التدريب على حقوق الإنسان إلى تزويد المسؤولين الحكوميين بالمعلومات عن معايير حقوق الإنسان لتحسين عملهم. وقدمت هذا التدريب أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ والمنظمات الدولية الأخرى مثل أمانة الكومنولث ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغير ذلك من منظمات.

٥- تعزيز الوعي بحقوق الإنسان عن طريق البرامج التثقيفية والإعلام الذي ترعاه الحكومة: التدابير المتخذة لتعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال التثقيف والتدريب، بما في ذلك الحملات الإعلامية التي ترعاها الحكومة؛ ومدى التعليم في مجال حقوق الإنسان داخل المدارس (سواء منها العامة أو الخاصة والعلمانية أو الدينية) على مختلف المستويات

١٣٥- لم تنفذ أية برامج للتوعية تروج لحقوق الإنسان تستهدف المدارس على وجه التحديد. على أنه كانت هناك تدابير متخذة لتعزيز حقوق الإنسان في المجتمع عموماً من خلال حلقات العمل والاستشارات وبرامج التوعية الأخرى التي تساعد الجمهور بشكل عام على تحسين اطلاعه على المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، فإن مجلس توفالو الوطني للمرأة، بالتعاون مع إدارة شؤون المرأة، كان نشطاً للغاية في تنفيذ برامج التوعية مثل المشاورات وحلقات العمل والدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية التي تستهدف المرأة في المجتمع.

٦- تعزيز الوعي بحقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام الجماهيري: دور وسائل الإعلام الجماهيري، مثل الصحافة والتلفزيون والإذاعة والإنترنت، في تعميم ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

١٣٦- اضطلعت إدارة شؤون المرأة ببرامج للتوعية بحقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام، كما شارك في ذلك موظف تنسيق قضايا حقوق الإنسان في الفريق المرجعي للحقوق في منطقة المحيط الهادئ التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ (SPC/RRRT)، وخاصة

فيما يتعلق بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجتمع. ويُيُث بصورة مباشرة على الهواء برنامج للتوعية يشمل القضايا المتعلقة بحقوق الفئات المستضعفة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال، والنساء، وغير ذلك من فئات.

٧- دور المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية: مدى مشاركة المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، والخطوات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع وتعزيز تطوير المجتمع المدني بغية ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٣٧- ليس هناك هيئة مخصصة لحقوق الإنسان في توفالو. على أن مجلس توفالو الوطني للمرأة (TNCW) ومكتب محامي الشعب يتلقيان الجزء الأكبر من استفسارات الجمهور المتعلقة بإنفاذ وحماية حقوق الإنسان. وتجري المنظمات غير الحكومية التدريب في مجال حقوق الإنسان على أساس مخصص يستهدف جمهوراً محدداً. ويقوم حالياً موظف تنسيق قضايا حقوق الإنسان في الفريق المرجعي للحقوق في منطقة المحيط الهادئ بتسهيل أنشطة حقوق الإنسان لدى حكومة توفالو.

١٣٨- وتقوم مجموعات شبابية بتشغيل برامج وورش عمل خاصة بها في مجال حقوق الإنسان حيث إن معظم جيل الشباب لا يفهمون حقوقهم ومفهوم حقوق الإنسان عموماً.

١٣٩- ولا يوجد منظمات غير حكومية محلية تركز كلياً على حقوق الإنسان، مع أنه لا توجد عوائق معروفة تمنع إنشاءها. وتعمل بعض هيئات الدفاع عن حقوق الإنسان، مثل مجلس توفالو الوطني للمرأة، تحت إشراف رابطة توفالو للمنظمات غير الحكومية، والتي تتألف أساساً من منظمات دينية. ويرصد محامي الشعب الأحكام الصادرة والمساواة أمام القانون وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام. وتحظى هذه المؤسسة بدعم من الحكومة، وإن كانت في بعض الأحيان تنتقد الحكومة جهاراً، كما تسعى الحكومة في كثير من الأحيان للحصول على مشورتها. أما المنظمات المحلية القليلة الأخرى المعنية بقضايا حقوق الإنسان فهي تعمل بشكل عام دون قيود حكومية وتحقق في قضايا حقوق الإنسان وتنتشر النتائج التي تتوصل إليها.

١٤٠- ومع ذلك، فإن الفرص محدودة للغاية لنشر مثل هذه المعلومات محلياً نظراً لعدم وجود وسائل إعلام مطبوعة وإلكترونية محلية. ويؤدي مسؤولو الحكومة نوعاً من التعاون والاستجابة لآراء المنظمات المحلية. وتتعاون الحكومة مع المنظمات الحكومية الدولية وتسمح بزيارات ممثلي الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات. ومع أنه لا يوجد في توفالو أمين مظالم معني بحقوق الإنسان، فإنه يمكن للأشخاص إثارة قضايا حقوق الإنسان والشكاوى أمام مكتب محامي الشعب^(١٠١).

(١٠١) <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2010/eap/154406.htm>

٨- مخصصات الميزانية والاتجاهات فيها: مخصصات الميزانية لتنفيذ التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، والاتجاهات في هذه المخصصات، كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية أو الإقليمية ومن الناتج المحلي الإجمالي، وتصنيفها حسب نوع الجنس والعمر، ونتائج أية تقديرات ذات صلة بتأثير الميزانية

١٤١- لا تخصص الميزانية العامة للدولة مبالغ نقدية محددة لتنفيذ التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. غير أن الحكومة، في كل سنة مالية، تخصص مبلغاً معيناً من المساعدة المالية (رهناً بإجمالي الإيرادات الحكومية) لمجلس توفالو الوطني للمرأة، مما يساعده على تنفيذ المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والمسائل الجنسانية.

١٤٢- كما تسعى إدارة شؤون المرأة للحصول على المساعدة المالية من الجهات المانحة الخارجية لمساعدتها على تعزيز وتنفيذ حقوق الإنسان ولا سيما قضايا المساواة بين الجنسين. وتشكل هذه القضايا عادة محور البرامج التدريبية وحلقات العمل التي تنظمها الإدارة لزيادة الوعي وكذلك لتطوير تفكير النساء فيما يتعلق بشكل خاص بالعقبة المعتادة لديهن حول مسألة المساواة بين الجنسين.

٩- التعاون الإنمائي والمساعدة: مدى استفادة الدولة من التعاون الإنمائي أو أنواع المساعدة الأخرى التي تدعم تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك مخصصات الميزانية؛ معلومات عن مدى ما تقدمه الدولة من تعاون إنمائي أو مساعدة إلى الدول الأخرى التي تدعم تعزيز حقوق الإنسان في تلك البلدان

١٤٣- أصبحت توفالو العضو ٣٩ في الكومنولث في عام ٢٠٠٠، مباشرة بعد انضمامها للأمم المتحدة. وتوفالو أيضاً عضو مؤسس في منتدى جزر المحيط الهادئ وعضو في عدة منظمات إقليمية مثل أمانة جماعة المحيط الهادئ وأمانة البرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ (SPREP)، وأمانة لجنة علوم الأرض للمحيط الهادئ (SOPAC). وقد مكنت عضوية توفالو في منظمات المحيط الهادئ الإقليمية المذكورة من إدخال تحسينات في مجال التنمية المستدامة والتجارة الاقتصادية والرفاه العام لمواطنيها.

١٤٤- وتتلقي حكومة توفالو الدعم حالياً من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة جماعة المحيط الهادئ والمكتب الإقليمي للمحيط الهادئ لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بأنشطة وتقارير حقوق الإنسان. وقد استقبلت حكومة توفالو المقرر الخاص للمياه في عام ٢٠١٢. وتم تنظيم الزيارة في شراكة بين حكومة توفالو ومكتب المفوضية الإقليمية في المحيط الهادئ.

١٤٥- وقد وفرت الإدارة الأسترالية للمعونة الدولية والإدارة النيوزيلندية للمعونة الدولية المساعدة لتوفالو في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. وقدمت المعونة الأسترالية بعض مساعداتها المالية عن طريق المجلس الوطني للمرأة، الأمر الذي ساعد المجلس على تنفيذ برامجه

وخاصة برامج التوعية في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. كما قدمت المعونة النيوزيلندية المساعدة المالية عن طريق المجلس الوطني للمرأة لتمويل برنامج للقروض الصغيرة. ويمكن هذا المشروع النساء المحرومات اقتصادياً من الحصول على مساعدة مالية من المشروع من أجل دفعهن لبدء نوع من الأعمال التي توفر الدعم المالي لهن ولأسرهن.

١٠ - عوامل أو صعوبات ذات طابع عام تؤثر على تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني أو تعرقل هذا التنفيذ

١٤٦ - تدرس توفالو حالياً مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لالتزامها بتنفيذ توصية الاستعراض الدوري الشامل التي وافقت عليها. ويتعين أن تعقد توفالو مشاورات وطنية بشأن إنشاء هذه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

١٤٧ - وتوفالو، مثل غيرها من الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، تواجه تحديات ضخمة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وترد أدناه بعض العوامل والصعوبات ذات الطابع العام التي تؤثر على تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني أو تعرقل هذا التنفيذ:

- (أ) عدم وجود الوعي بحقوق الإنسان وفهمها سواء لدى الحكومة أو المجتمع المدني؛
- (ب) عدم توفر قدرة كافية لدى الحكومة والمجتمع المدني على الاضطلاع بالعمل الخاص بحقوق الإنسان؛
- (ج) العزلة الجغرافية للجزر؛
- (د) عدم وجود فرص لتمويل تعزيز حقوق الإنسان؛
- (هـ) تراحم الأولويات على المستوى الوطني؛
- (و) تصور العديد من الناس في المجتمع بأن هناك تعارضاً بين حقوق الإنسان والممارسات العرفية؛
- (ز) عدم وجود القدرة الاقتصادية والتقنية والبشرية والمؤسسية للمشاركة في وضع المعايير الدولية ومتابعة التصديق والوفاء بالالتزامات الناجمة على المستوى الوطني؛
- (ح) الأولويات المتنافسة للحصول على أموال الحكومة الشحيحة، وفي بعض الحالات، الرغبة في تفادي التدقيق الدولي على الممارسات المحلية.

دال - عملية إعداد التقارير على المستوى الوطني

١- وجود هيكل تنسيقي وطني لتقديم التقارير بموجب المعاهدات

١٤٨ - يستند هيكل تقديم التقارير بموجب المعاهدات إلى متطلبات الإبلاغ المحددة في كل من المعاهدات. والوزارة المسؤولة عن تنفيذ معاهدة ما، وفقاً لمتطلبات الإبلاغ الخاصة بتلك المعاهدة، هي المسؤول الأول عن إعداد التقرير بمساعدة فريق عمل يضم في عضويته عادة مكتب المدعي العام والإدارات الحكومية والجمعيات المدنية والمنظمات غير الحكومية. بعد ذلك يقدم مشروع التقرير إلى لجنة التنسيق الإنمائي للتعليق الختامي والتوصيات الأخيرة قبل عرض التقرير على مجلس الوزراء للموافقة عليه. وبعد أن يوافق مجلس الوزراء على التقرير، يقدم إلى هيئات رصد المعاهدات. وفي الممارسة، يجوز للوزير المسؤول عرض التقرير على البرلمان سواء قبل أو بعد تقديمه إلى هيئات رصد المعاهدات.

٢- مشاركة الإدارات والمؤسسات والمسؤولين على مستويات الحكم الوطنية والإقليمية والمحلية، وعند الاقتضاء، على المستوى الاتحادي ومستوى الأقاليم

١٤٩ - تشارك الإدارات الحكومية في إعداد تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وقد شاركت في تجميع الوثيقة الأساسية الموحدة وتقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ٢٠١٢ مختلف الإدارات الحكومية التي تتناول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة. ومما له أهميته في هذا الصدد المساعدة المقدمة من منظمات المحيط الهادئ الإقليمية في تجميع وتحليل المعلومات المستمدة من التقريرين.

٣- ما إذا كانت التقارير تتاح للهيئة التشريعية الوطنية أو تخضع للفحص من قبلها قبل تقديمها إلى هيئات رصد المعاهدات

١٥٠ - لا يوجد شرط قانوني لتدقيق التقارير من جانب البرلمان قبل تقديمها إلى هيئات رصد المعاهدات. ويرد وصف العملية في الفقرة (أ).

٤- طبيعة مشاركة الكيانات العاملة خارج الحكومة أو الهيئات المستقلة المختصة في مختلف مراحل عملية إعداد التقارير أو متابعتها، بما في ذلك رصد مشاريع التقارير ومناقشتها العامة، وترجمتها أو نشرها أو توزيعها، أو أي أنشطة أخرى تشرح التقرير أو الملاحظات الختامية هيئات المعاهدات. يمكن أن يشمل المشاركون مؤسسات حقوق الإنسان (الوطنية أو غيرها)، أو المنظمات غير الحكومية، أو الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الأشخاص والمجموعات الأكثر تأثراً بالأحكام ذات الصلة من المعاهدات

١٥١ - قدمت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، من خلال برنامج الحوكمة السياسية والأمن، المساعدة إلى أعضائها في سياق أنشطة شتى تتعلق بحقوق الإنسان، ألا وهي الاستعراض الدوري الشامل وتصديق المعاهدات وتنفيذها ورفع التقارير الخاصة بها. ودعمت الأمانة إعداد الوثيقة الأساسية الموحدة من خلال ما قدمته من مساعدة في مجال السياسات ومساعدة تقنية.

١٥٢- وقدمت أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة إلى توفالو من خلال الدعم التقني لتدريب موظفي إدارة شؤون المرأة (بناء القدرات)، وتنفيذ حلقات عمل لتقييم الوضع في المسائل الجنسانية في توفالو. وتقدم الأمانة هذه المساعدة عادة بناء على طلب من إدارة شؤون المرأة.

١٥٣- وما فتئت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقدّم بدورها الدعم المستمر والمساعدة المالية المتواصلة في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، في توفالو. وتأمل إدارة شؤون المرأة الحصول على المزيد من المساعدة المالية لتمكينها من تنفيذ الالتزامات الدولية المنبثقة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى وجه التحديد لتنفيذ برامج التوعية مثل الدورات التدريبية وحلقات العمل حول القضايا المتعلقة بنوع الجنس في المجتمع.

١٥٤- ويركز الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الرشيد وحقوق الإنسان على معالجة النتيجة ٢ من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF): الحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ من خلال مشروع دعم برلمان توفالو. ويركز المشروع على تحقيق النواتج التالية: (١) تعزيز المؤسسات وتأمين الموارد لأمانة البرلمان؛ (٢) تقديم دعم محدد الأهداف إلى أعضاء البرلمان توطيدا لدورهم في مجال وضع القوانين والرقابة والتمثيل؛ (٣) دعم مشاركة أمانة البرلمان في مبادرات التثقيف المدني التي يمكن أن تولد اهتمام الجمهور بالحوكمة البرلمانية وبصنع القرار التشاركي على الصعيدين الوطني والمحلي. وتقوم الأنشطة ذات الصلة على مبادئ الشفافية والمشاركة والاستجابة والمساءلة والتمكين والإنصاف، وذلك على أساس احترام ودمج القيم الثقافية لشعب توفالو.

٥- المناسبات، من قبيل المناقشات البرلمانية والمؤتمرات الحكومية وحلقات العمل والحلقات الدراسية والبرامج الإذاعية أو التلفزيونية والمنشورات الصادرة لشرح التقرير، أو أي مناسبات أخرى مماثلة نُظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٥٥- ليس هناك شرط قانوني يقضي بأن التقرير يحتاج إلى شرحه أو مناقشته في البرلمان، كما لا يوجد أي شرط آخر يتصل بذلك يتعين تنفيذه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن الممارسة البرلمانية تشمل في كثير من الأحيان إجراء مناقشات بشأن التقرير بناء على طلب من أعضاء البرلمان لطرح بعض القضايا المتصلة به خلال إحدى جلسات البرلمان. وفي كثير من الأحيان، إذا أُثيرت شواغل تتعلق بالتقرير، تُجرى مناقشة مستفيضة حول الموضوع نظراً لاهتمام معظم أعضاء البرلمان بمسألة المساواة بين الجنسين كعملية مستمرة في المجتمع.